

نورس للترجمة

NORS FOR TRANSLATION

نورس للترجمة يقدم ترجمة لدراسة نشرها مركز كاتهام هاوس في شهر ١٠\٢٠١٨ بعنوان

"دولة الصفقات السورية

كيف غير الصراع من ممارسة الدولة السورية للسلطة"

ملخص

• لقد غير الصراع السوري من وظائف وقدرات وأجهزة المؤسسات الرئيسية التي تفرض من خلالها الدولة سيطرتها، أي الأجهزة الأمنية والجيش. لقد حول هذا سوريا من "دولة الظل" التي يهيمن عليها الجهاز الأمني إلى "دولة صفقات" يسيطر عليها المنتفعون الموالون لنظام الأسد.

• أدى صعود بشار الأسد إلى السلطة إلى إضعاف نظام السيطرة الذي أسسه والده حافظ الأسد. كان النظام يعتمد على شبكة من سماسرة السلطة – داخل وخارج مؤسسات الدولة – الذين يتنافسون مع بعضهم البعض لإظهار ولاءهم للنظام. لقد أدى الصراع السوري إلى إضعاف هذا النظام أكثر، حيث أصبح النظام يعتمد بشكل متزايد على المنتفعين واللاعبين الخارجيين – تحديدًا روسيا وإيران – لتحقيق مصالحهم الخاصة.

• لقد تسبب النزاع في أن يصبح الجيش السوري منقسماً وأكثر فساداً من ذي قبل، وأن يفقد الجهاز الأمني قيادته المركزية. كما أدى إلى ظهور الميليشيات الموالية للنظام، سواء كانت سورية أو أجنبية، وكلها تسعى وراء أجندتها الخاصة. ومن غير المرجح أن تتوقف هذه الجماعات المسلحة عن العمل بمجرد انتهاء الصراع، بل وستستمر في ممارسة النفوذ ما دام النظام الحالي في السلطة. لقد أدى الصراع إلى صعود منتفعين من الجيش وأجهزة الأمن والميليشيات، بالإضافة إلى المنتفعين المدنيين. هذه الجماعات لها مصلحة في استمرار الصراع. في نفس الوقت تفتقر الدولة السورية إلى القدرة على كبح جماح هذه الجماعات.

• لقد حولت روسيا وإيران النظام السوري إلى عميل. تقوم روسيا بتشكيل مؤسسات الدولة السورية وفقاً لمصالحها الخاصة، بينما تزرع إيران النفوذ من خلال مؤسسات الدولة السورية ومن الخارج. كما جعلت كل من روسيا وإيران سوريا ساحة للتنافس العسكري والاقتصادي. وتؤكد روسيا نفسها على أنها صاحبة النفوذ الأعلى في سوريا، لكنها غير قادرة على كبح جماح إيران بالكامل.

• كل هذه العوامل تعني أن نظام بشار الأسد لا يمكن أن يكون شريكاً للمجتمع الدولي من حيث توفير السلام والاستقرار في سوريا. يجب أن تبدأ أي خطة من قبل المجتمع الدولي لدعم إعادة البناء والاستقرار والانتعاش في سوريا بعملية جنيف، من أجل منع تسوية غير مبررة لبقاء روسيا ونظام الأسد والمنتفعين منه.

١. المقدمة

لقد تطور الصراع السوري على مدى السنوات القليلة الماضية لصالح نظام بشار الأسد. يحقق النظام مكاسب عسكرية بينما تضعف جماعات المعارضة المختلفة، المسلحة منها والسياسية على السواء. وفي الوقت نفسه فإن مجموعة كبيرة من اللاعبين غير المنتمين إلى النظام بما في ذلك المليشيات والمنتفعين اكتسبوا نفوذاً. وقد أدى هذا الوضع إلى كثرة التفسيرات التي لا يلتقط أي منها بشكل كامل تعقيد الديناميكيات على الأرض والعلاقات بين الأطراف الداخلية والخارجية المتعددة.

في أحد طرفي الطيف يعتبر بعض المحللين السوريين تجزئة البلد كصفة رئيسية في الصراع. وقد وصف علماء مثل ريموند هينبوش سوريا اليوم بأنها دولة فاشلة مشيرة إلى صعود تنظيم الدولة والتدخلات الخارجية باعتبارها أسباب وعواقب لفراغ السلطة على الرغم من بقاء الأسد رئيساً. على الرغم من أن قراءات الصراع هذه تشير إلى سلوك النظام كسبب للثورة السورية، إلا أنها تتجنب إلى حد كبير نسب جوانب فشل الدولة تحديداً إلى النظام. في الوقت الذي حمّل فيه المحللون بعض المسؤولية نظامَ الأسد، فقد وصفوا سوريا بأنها "دولة محطمة مجزأة ومقسمة". ويستمد هذا الحكم من ملاحظة كيف أن أجزاء مختلفة من سوريا أصبحت تحكمها كيانات متنافسة، بما في ذلك النظام نفسه وتنظيم الدولة والقوات الكردية وجماعات المعارضة المسلحة. في هذه القراءات النظام هو عنصر واحد فقط من نقاط ضعف الدولة وليس محركها الرئيسي.

في الطرف الآخر من الطيف أدت انتصارات الأسد العسكرية إلى إدراك في بعض الأوساط بأن النظام السوري "يربح" الحرب. وقد رأى البعض في قدرة الأسد على الصمود (التكيف) نموذج الدولة الذي

وضعه والده حافظ الأسد في حقيقته هو نظام مضاد للانقلاب، وهذا التصور يخلط بشكل غير مباشر النظام بالدولة. وهو يعني ضمناً أن الطريقة التي تمارس بها الدولة السلطة في سوريا، بما في ذلك في المناطق التي يسيطر عليها النظام، ظلت إلى حد كبير كما كانت قبل بداية النزاع في عام ٢٠١١. وهذا يتجاهل الجوانب الهامة لديناميكيات الصراع. إذا كان الأسد على ما يبدو يربح الحرب عسكرياً، فذلك فقط بسبب المساعدة التي قدمتها روسيا وإيران للنظام. أثناء ذلك ضعفت الأعمدة الرئيسية لسيطرة الدولة بشكل كبير.

في سياق هذه الحسابات المتناقضة لسلطة الدولة تسعى هذه الورقة إلى معالجة فجوة في تحليل الوضع في سوريا: فهي تستكشف كيف أثر النزاع على وظائف وقدرات وأجهزة المؤسسات التي تسيطر الدولة بها على سوريا، وكيف أدت الأعمال القتالية إلى تغيير طبيعة ممارسة الدولة للسلطة. في حين كانت البلاد في السابق تعمل بطريقة كان يُطلق عليها "دولة الظل" – حيث كانت المؤسسات المرتبطة اسمياً بإدارة الحكومة وفي حقيقتها تابعة لجهاز الأمن، ولشبكة ذات صلة من سماسرة السلطة ومجموعات المصالح والمقربين – أصبحت الآن وصفها الأفضل هي "دولة صفقات". ويستند هذا التوصيف إلى التحليل الذي مفاده أن سوريا كدولة يحكمها النظام قبل عام ٢٠١١، لكن وضعها الآن يتجاوز نطاق سيطرة الدولة.

تجدر الإشارة من البداية إلى أن صعود النظام في الحرب لا يعني أن الدولة ستكون قادرة على الحفاظ على السلام والاستقرار بمجرد توقف الأعمال القتالية الرئيسية (على افتراض أن النظام الحالي سيبقى في السلطة). حتى إذا كانت المؤسسات الرئيسية لسيطرة الدولة قد بقيت على حالها أثناء النزاع فقد تغيرت وظيفتها وقدراتها وأجهزتها. في بعض الحالات تكيف هيكلها مع ظروف الصراع. وقد انضمت هذه المؤسسات – وأحيانًا قُوِضت – للاعبين جدد دخلوا المشهد الاقتصادي والأمني كمنتفع من الصراع.

تؤكد المقارنة مع التجربة التاريخية هذه النقطة. منذ سبعينيات القرن العشرين عندما جاء حافظ الأسد إلى السلطة كانت الأذرع المرتبطة اسمياً بسلطة الدولة في حقيقتها خاضعة لنظام أمني كان – على الأقل حتى وقت قريب – قد وفر الآلية الرئيسية للسيطرة الحقيقية. وبالمقارنة كان لدى السلطة القضائية والجيش والشرطة والمؤسسات العامة الأخرى سلطة محدودة نسبياً. ومع ذلك فمنذ عام ٢٠١١ تم تحدي مركزية الدولة الظل في السياسات السورية بشكل متزايد. أدى صعود اللاعبين الانتهازيين الذين تربطهم علاقات تجارية مع السلطات إلى جعل الأجهزة الأمنية أقل هيمنة، مما أدى إلى الحد من سيطرة الدولة المباشرة في سوريا. وفي الوقت نفسه زاد من سيطرة روسيا المتنامية على البلاد وجهود إيران المؤثرة – كلاهما من خلال الدولة السورية أو خارجها – من تآكل السيادة السورية.

تستكشف هذه الورقة محركات وديناميكيات هذا التحول إلى "دولة صفقات". يُجادل بأن الصراع أضعف وحدة الدولة السورية. ويدرس كيفية تعطل الوظائف والقدرات والأجهزة لمختلف عناصر الدولة بسبب النزاع، مع التركيز بشكل خاص على التغييرات التي تؤثر على قوة الجهاز الأمني وتأثيره. إن فهم هذه الديناميكيات وكيف شكّلها الصراع مهم لأي خطط ما بعد الصراع لإعادة البناء والاستقرار.

مع اقتراب نظام الأسد من "الانتصار" العسكري، بدأ صانعوا السياسة الغربيون في البحث عن سبل لتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع في سوريا. احتمالات التسوية الدائمة معقدة بسبب عدة عوامل. تشير الأدبيات إلى أن التسويات السلمية التفاوضية أكثر نجاحاً في حل الحروب الأهلية حيث السياسة والاقتصاد هما العاملان الرئيسيان. وفي الحالات التي يكون فيها الصراع مدفوعًا بالدرجة الأولى بالعوامل القائمة على الهوية كانت التسويات التي تم التفاوض عليها أقل فعالية. وعلاوة على ذلك فإن الانتصارات العسكرية في الحروب الأهلية القائمة على الهوية غالباً ما تتبعها الإبادة الجماعية. إن معضلة الاستقرار في الصراع السوري هي أن الصراع لا يقع في أي من الفئتين بشكل دقيق. لا يقتصر الأمر على كونه أكثر من حرب أهلية – وبالتالي يمكن أن يكون واسعاً جداً في المنظور بحيث لا يتناسب مع السرد التحليلي المشترك – بل يتعلق أيضاً بكل من السياسة والهوية. من التعقيدات الإضافية أنه من غير المحتمل أن يكون الانتصار العسكري للنظام مطلقاً. كل هذا يمثل

تحديات من حيث كيفية تعامل الغرب مع الصراع في ظل الظروف الحالية. وفي الوقت نفسه قد توفر السمات المميزة للنزاع فرصًا لحلول السياسة، والتي تستكشفها هذه الورقة.

يُكرَّس اليوم اهتمام سياسي كبير بدور "النخبة المساومة" – كيف يتنافس مختلف النخب على النفوذ ويتفاوضوا بشأنه – في تسوية النزاع وتحقيق الاستقرار. وهذا واضح على سبيل المثال في تقرير أخير نشرته وحدة الاستقرار في وزارة الخارجية البريطانية. يجادل التقرير بأنه من المهم تحديد أنماط تطور النخب، والتأثيرات الإقليمية على هذه الأنماط، والطريقة التي يحول بها الصراع هيكلها وعمليات تشكيلها. في حالة سوريا كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الدولة، وتتطلب دراسة متأنية من صانعي السياسة الغربيين المهتمين بتحقيق الاستقرار في البلاد. **ومع ذلك فإن التسوية البراغماتية للاعبي الصفقات تنطوي على مخاطر خاصة بها: وهي يجب على صانعي السياسة الغربيين الحذر من تمكين منتفعي الحرب، سواء كان هؤلاء لاعبين خارجيين، أو لاعبين تابعين للنظام أو جهات فاعلة غير حكومية.**

وتستند هذه الورقة على العمل الميداني في سوريا ومقابلات مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة – بمن فيهم شخصيات تابعة للنظام والجماعات المسلحة والمدنيين – بين بداية الصراع السوري وسبتمبر ٢٠١٨. والعمل الميداني والمقابلات تم تكميلها بمصادر ثانوية. من أجل سلامة الأفراد تم حجب هويتهم في جميع المقابلات.

٢. نشوء وتطور دولة الظل السورية

دوائر السلطة خلال حكم حافظ الأسد:

من أجل فهم كامل للتغيرات التي طرأت في أساليب سيطرة الدولة السورية وقدراتها، من المهم دراسة نشوء نموذج نظام السلطة الحالي. عندما تولى حافظ الأسد السلطة عام ١٩٧١ أنشأ هيكلًا جديداً قائماً على الأمن كان الولاء فيه أكثر أهمية من القدرات أو الصلاحيات الرسمية. هذه "دولة الظل" – التي سميت على هذا النحو لأن أذرع السلطة الحقيقية تعمل من وراء الكواليس – كانت فعالة بما يكفي لإبقاء الرئيس في السلطة لمدة ٣٠ عامًا. يجادل جيمس ت. كوينليفان بأن الغرض من نموذج دولة الظل هو جعل النظام مضاد للانقلاب "coup–proof". **على وجه الخصوص يُدرج كوينلفان ثلاث خصائص للنظام المضاد للانقلاب في سوريا في عهد حافظ الأسد. هذه كانت:**

(١)الاستغلال الفعال للولاءات العائلية والعرقية والدينية في المناصب الحساسة التي ممكن أن تستغل في الانقلاب متوازنة مع معايير مشاركة أوسع ومعايير ولاء أقل تقييدا للنظام ككل.

(٢)إنشاء قوة مسلحة موازية للجيش النظامي.

(٣)تطوير أجهزة أمنية داخلية متعددة ذات اختصاصات متداخلة تراقب باستمرار ولاء العسكريين والأجهزة الأخرى مع مسارات اتصال مستقلة إلى القادة المهمين.

لم تكن المحاباة والمحسوبية فقط هما العاملان الرئيسيان في تقرير حصة كل طرف من نظام الدولة، لكن استطاع الأسد أن يحافظ على سلطته من خلال ضمان دخول الموالين له إلى الدوائر التجارية والدينية والاجتماعية والقبلية. لم يكن هيكل السلطة الذي صممه تسلسلاً هرمياً بسيطاً يمكن تمثيله بسهولة في مخطط تنظيمي، ولكنه عبارة عن مصفوفة معقدة من دوائر التأثير والنفوذ التي تكون مترابطة أحياناً وفي أوقات أخرى متنافسة.

لقد ورث الأسد أسس الدولة وما أصبح نظامه من سنوات حزب البعث الأولى بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٠. ثم قام بتنظيم مقاليد السلطة وفقاً للعوامل المحلية. **كان على دراية كبيرة بالطبقات القبلية والمذهبية والإقليمية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع السوري، وقد استخدم هذه المعرفة ليطبق قاعدة فرق تسد – ليس فقط بنشر الخوف في المجتمع، بل بغرس الشكوك المتبادلة بين اللاعبين المتنافسين. نتيجة لذلك لم تحقق أي مجموعةِ مصلحةٍ الصعودَ. قامت كل مجموعة بمراقبة المجموعات أخرى، وبالإبلاغ عن أنشطتها إلى أعلى نقطة في سلسلة القيادة، الأسد نفسه.**

لتأمين سلطته الخاصة بهذه الطريقة، زرع الأسد بذور "عقد الصفقات" باعتبارها سمة مميزة للدولة السورية. في أعقاب وعده بالإطاحة بالأوليغارشية (حكم الأقلية) في فترة ما بعد الاستعمار، أسفرت حركته التصحيحية عام ١٩٧٣ عن إنشاء نقابات لتعزيز حقوق العمال (مثل نقابة الفلاحين ونقابة التجار). كما استمالهما للعائلات البرجوازية التقليدية، وأتاحت صعود طبقة من الأثرياء الجدد. أصبح هؤلاء الأفراد وغيرهم جزءاً من شبكة سلطة الأسد.

في الظاهر كان هيكل الدولة في سوريا يشتمل على الأركان النموذجية للحكومة التمثيلية التي قد يتوقع المرء أن يجدها في جمهورية قائمة على الانتخابات. لكن هذه المؤسسات كانت إلى حد كبير واجهة قائمة بالاسم فقط. في الواقع كانت السيطرة الوحيدة ذات المغزى على الدولة – على الأقل لحد تغيير الصورة الحالية للصراع – تمارسها في الأساس نخبة حاكمة تساندها أجهزة أمنية مطيعة. كانت الانتخابات الرئاسية مزورة على الدوام. تظاهرت مؤسسات الدولة والهيئات القضائية والبرلمانية والسياسية، والأجهزة الأمنية والجيش جميعها بأنها سلطات مستقلة تؤدي مهامها وفقا للقانون والدستور. ومع ذلك فإن نظرة فاحصة تكشف عن وجود خلل كبير فيها.

ومن بين المؤسسات المذكورة أعلاه كان جهاز أمن الدولة وخلفه الجيش هي الهيئات الرئيسية التي تضمن بقاء نظام السلطة في مأمن ومتين. استندت طريقة حكمهم على الوحشية ونشر الخوف بين السكان. وجهت الأجهزة الأمنية على وجه الخصوص مهام جميع مؤسسات الدولة الأخرى.

إن هيكلية مؤسسات الدولة التي بناها حافظ الأسد موجودة حتى يومنا هذا. وتتألف من أربع أجهزة أمنية رئيسية: إدارة المخابرات العامة (الدولة سابقا)، وشعبة الأمن السياسي، وشعبة الاستخبارات العسكرية، وإدارة المخابرات الجوية. تقع الأولى والثانية تحت سيطرة وزارة الداخلية (رغم أنها في الواقع أقوى منها). وبالمثل فإن الأخيرين خاضعان نظرياً لوزارة الدفاع. جميع الأجهزة الأربعة تقدم التقارير اسمياً إلى مكتب الأمن الوطني لحزب البعث. بالإضافة إلى ذلك لدى سوريا قوة شرطة عسكرية، وقوة أمن عسكرية، وقوة أمن رئاسية. كل من أجهزة الأمن لديها رئيس ينسق عن كثب مع الرئيس. لدى كل جهاز رئيسي عدة فروع لها فروع ثانوية تنتشر حول المدن والبلدات والقرى. يحدد الرئيس دور كل هيئة. نادرا ما تتداخل أدوارهم، ولكنهم في كثير من الأحيان يتنافسون مع بعضهم البعض.

الجدول ١: الأجهزة الأمنية الكبرى في سوريا

الجهاز	الأفرع	الصفة
مكتب الأمن الوطني لحزب البعث	–	مدنية
إدارة المخابرات العامة	الفرع الداخلي الأمن الخارجي مكافحة التجسس	مدنية
شعبة الأمن السياسي	الحزب السياسي الطلبة ونشاطاتهم المراقبة والمطاردة المدينة	مدنية
شعبة الاستخبارات العسكرية	فرع فلسطين الشرطة الخاصة الاستجواب العسكري	عسكرية
إدارة المخابرات الجوية	–	عسكرية
الشرطة العسكرية	–	عسكرية
الأمن العسكرية	–	عسكرية
الأمن الرئاسي	–	–

وكما صاغه حافظ الأسد أصلاً فقد تم تصميم هيكل السلطة هذا بحيث لا تراقب الأجهزة الجماهير فحسب، بل حتى بعضها البعض، والهدف هو الحفاظ على توازن القوى بين يدي الرئيس. لذا إذا حصل جهاز أو فرع على سلطة أكبر من سلطة جهاز آخر فقد يتدخل الرئيس أو يزيل رئيسه أو يغير أدوار الرؤساء.

تألفت سلسلة القيادة في هذه المؤسسات من الموالين المختارين بعناية (على سبيل المثال، وزير الدفاع مصطفى طلاس سني ظل في السلطة لمدة ثلاثة عقود). ومع ذلك كان الجهاز الأمني يهيمن عليه في نهاية المطاف العلويون – الأقلية الطائفية التي تنتمي لها أسرة الأسد – وبعض الأفراد من الأقليات الأخرى. وبصرف النظر عن المناصب العليا الحساسة فإن التعيينات في الأجهزة الأمنية والجيش تستند عموماً إلى المحاباة والمحسوبية والعلاقات الأسرية بدلاً من القدرة والمهنية. كما تم منح الامتيازات على أساس العضوية في الأقليات المفضلة (على رأسهم العلويين)، وليس حسب التوجه الأيديولوجي. **وقد أدى ذلك إلى إنشاء نظام يكون فيه المستفيدون مدفوعين بالدرجة الأولى بالرغبة في الحفاظ على مركزهم وفوائدهم.**

في حين أن التعددية السياسية الرمزية كانت موجودة بوجود أحزاب مثل الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب الوحدويين الاشتراكيين وحزب العمل الشيوعي وغيرهم، فإن القوة السياسية المهيمنة منذ عام ١٩٧١ كانت حزب البعث العربي الاشتراكي. تم منح السلطة والامتيازات للموظفين المعتمدين والمدعومين من قبل جهاز الأمن. وهكذا على الرغم من أن البلاد تمر عبر الحراك الديمقراطي، وإقامة الانتخابات الحزبية والبرلمانية، فإن أي شخص يتقدم للانتخابات – سواء على مستوى الحزب أو البرلمان – يجب أن يخضع للفحص من قبل أمن الدولة.

يتم تكرار هذه العملية في جميع النقابات في البلاد – للأطباء والمدرسين والفنانين والمهندسين والفلاحين وما إلى ذلك. يتم كل فحص خلف الأبواب المغلقة. تسيطر الأجهزة الأمنية على جميع جوانب المجتمع تقريباً. يكاد أن يحتاج كل نشاط إلى تصريح أمني في مرحلة ما، حتى حفلات الزفاف

إذا تم عقدها في أماكن عامة. لم تكن هذه العملية طائفية بحتة – بمعنى أنها كانت تتمثل بمحاباة العلويين في المؤسسات الحكومية – ولكنها كانت أيضا مبنية على الولاء والتأثير على الأرض. كما حصل بعض رجال الأعمال المسيحيين والسنة على امتيازات في مناطق مختلفة من البلاد لغرض الحفاظ على التوازن بين المصالح المتنافسة. اعتمد الأسد على دراسته العميقة للمجتمع السوري من أجل تأمين السلطة وفقًا للعوامل المحلية. على سبيل المثال يمكن تكييف قالب السلطة الذي تم تنفيذه في دمشق في محافظات أخرى مثل حلب أو اللاذقية عن طريق وضع وظائف سياسية وبيروقراطية معينة. وبالمثل تم تقسيم السلطة بطريقة معينة في ضواحي دمشق وبشكل مختلف عن المدينة نفسها.

أنشأت القيادة الحالية خارطة اجتماعية لمكوناتها، وراقبت ورصدت لضمان الولاء على كل المستويات. تمكن الأسد من الدخول إلى البنية الاجتماعية وتقويضها من خلال بناء تحالفات مع مجتمعات الأعمال التجارية بشكل انتقائي لأغراض معينة، ومع جماعات دينية أو قبلية للآخرين. وغالباً ما كان الإهمال الاقتصادي للمقاطعات والمناطق البعيدة يعني أن المحافظة كانت بعيدة عن القيادة المركزية في دمشق، وكانت أقل حظاً من حيث الوصول إلى الخدمات لسكانها. ولكن تم تصميم سلسلة القيادة دائماً لتناسب البنية المحلية مع ضمان بقاء شبكة الولاء فعالة. **على سبيل المثال في المحافظات البعيدة والمناطق الريفية، تُمارَس السلطة عبر الشبكات القبلية والأبوية، بينما في المدن والمحافظات الرئيسية – وخاصة المدن الصناعية مثل حلب والعاصمة دمشق – كانت الرقابة تتم من خلال الشبكات الاجتماعية والتجارية والدينية.**

قد تختلف دوائر السلطة من حيث الحجم والتأثير. في بعض الأحيان تحالفت جماعات المصالح الصغيرة لتشكيل مجموعات أكبر، والتي قد تسعى بدورها إلى تعزيز موقعها من خلال الارتباط بدوائر أكثر قوة. تم رصدهم من قبل القيادة العليا على الدوام. إذا نمت دائرة أو كيان أكبر مما يسمح به النظام فسوف يتم سحب التحالفات من حوله. وبهذه الطريقة يمكن تفكيك التهديدات المفترضة لهيمنة نظام الأسد بأقل قدر من الاضطراب في إدارة الدولة، حيث يتم ملء الفراغ بسرعة بواسطة دائرة أو كيان جديد، وستستمر الشبكة ككل في العمل. كانت القاعدة في اللعبة هي كالتالي: إن أخطأت مرة

واحدة فأنت خارج اللعبة. يعتمد تطبيق هذه القاعدة على الحفاظ على التسلسل القيادي والاستفادة من الجزءِ الخاص من الهيكل الذي ينتمي إليه كل لاعب. أعطيت الأقليات – العلويون في أعلى السلسلة – المزيد من الفرص للتقدم في هذا النظام عن غالبية السنة.

في الدوائر الدينية لم تكن السلطة قائمة على أسس السلطة الدينية (على سبيل المثال ليس لدى سوريا ما يعادل أزهر مصر). بالأحرى جاء ذلك من خلال منح موافقة جهاز الأمن إلى شخصيات دينية لرئاسة المساجد والمدارس الدينية على أساس أن الوعاظ سيظهرون الولاء للدولة ولن ينشروا الرسائل التي يمكن أن تعرض نظام السلطة الشامل للخطر. على الرغم من حملة القمع على الإخوان المسلمين في أعقاب مجزرة حماة في عام ١٩٨٢، فقد سمح الأسد ببناء مئات المساجد والمدارس الدينية في جميع أنحاء البلاد، حيث كانت جميعها خاضعة لسيطرة الأجهزة الأمنية. كما أضعفت الأجهزة الأمنية موقع مفتي العام وأممت التمويل الديني (أي أن موارد المؤسسات الدينية بدل أن تتبع للمؤسسات الدينية صارت تتبع لجهاز يشرف عليها جميعا ويديره النظام في دمشق وهو وزارة الأوقاف).

اعتمدت الشخصيات البارزة والعائلات المرتبطة بالأسد على "الشبيحة" – وهي مجموعة من البلطجية الذين شاركوا في الترهيب والابتزاز وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية للحفاظ على سلطتهم وتوسيعها، حتى مع بقاء السلطة النهائية في يد الأسد وممارستها من خلال دولة الظل. وعلى الرغم من أن مؤسسات الدولة تظاهرت بأنها تعمل في سوريا، فإن دولة الظل كانت في الواقع تمسك الخيوط بتوجيه الأسد.

دولة الظل لبشار الأسد قبل ٢٠١١:

الاستمرار وبذور الضعف

واصلت دولة الظل السيطرة على سوريا عندما خلف بشار الأسد حافظ الأسد في عام ٢٠٠٠. واحتفظ الرئيس الجديد بهيكل السلطة الذي وضعه والده. في بداية حكم بشار الأسد طبيب العيون الشاب الذي تلقى تعليمه في الغرب، قدم بعض الأمل في عملية التحرير والإصلاح السياسي والاجتماعي. تم إدخال الإنترنت، وأصبحت الهواتف المحمولة متاحة، وبدأت مظاهر أخرى للحداثة تظهر. لكن عدم تسامح الدولة مع المعارضة لم يتغير. في عام ٢٠٠٠ بدأ ربيع دمشق بظهور بعض الشخصيات المعارضة التي تتجمع وتتناقش في قضايا المصلحة العامة بعيداً عن الأماكن التي تسيطر عليها الدولة والمرخصة. في البداية لم تواجه الدولة هذا الحراك. لكن عندما تلقت أنباء محاضرة تنتقد الاحتكارات التجارية وبريداً الكترونياً بكاركتير يسخر من الأسد لفتت انتباه السلطات. تلقى الشخصان اللذان يقفان وراء هذه التعليقات – وهما علوي ومسيحي – أحكاما بالسجن لفترات طويلة. في وقت لاحق تم أيضاً سجن الأعضاء الرئيسيين في حركة ربيع دمشق، بعضهم لعدة سنوات.

وعلى الرغم من الغرائز السلطوية المماثلة، اختلف نهج بشار الأسد عن موقف والده في جانب رئيسي واحد: افتقاره إلى الاستمرارية. كان حافظ الأسد كان يحتفظ بالقادة المفضلين لديه في دوائر السلطة الخاصة بهم لفترات طويلة، لضمان اكتسابهم المعرفة والخبرة والامتيازات. وكان قد سمح أيضاً باتخاذ قرار لامركزي إلى حد ما، حيث منح السلطة للناس الموثوق بهم (رغم أنهم يُراقَبون عن كثب) من حوله. في المقابل قام بشار الأسد بتحويل الناس إلى داخل وخارج شبكة سلطته في كثير من الأحيان لدرجة أنه تسبب في اضطراب تراكمي في النظام. كما لاحظت شخصية معارضة مهمة، معلّقا على ضعف وقلة خبرة بشار الأسد مقارنةً بأبيه، أصبحت سوريا تحت الابن ديكتاتورية بدون ديكتاتور. بالرغم من هذا لم يغير بشكل أساسي من دولة الظل، فقد كان هذا يعني أن النظام "المضاد للانقلاب" لم يعد مرناً (متكيفاً) كما كان في السابق.

أراد بشار الأسد جلب دماء جديدة وضخها في النظام، لكنه لم يثق بهم بما فيه الكفاية لتقديم الدعم الذي يحتاجونه ليكونوا فعَّالين. استبدل بعض الوجوه في الحرس القديم بأفراد جدد، وتحول من نظام التحكم اللامركزي لأبيه إلى صنع القرار المركزي الذي يعتمد عليه وحده. أحضر أعضاء من عائلته وموظفين شبان من الأجهزة الأمنية والجيش لتشكيل دائرة مقربة حوله. هذه الشخصيات شملت خاله محمد مخلوف وابنيه رامي (المسؤول عن إدارة شؤون أعمال العائلة) وحافظ (رئيس إحدى أجهزة أمن الدولة). على الرغم من موقعهم المتميز في دائرته الداخلية، إلا أن القرار النهائي كان دائماً قرار بشار الأسد.

وكان هناك تغيير آخر هو تركيز الرئيس على التحرر الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة الفارق بين الأطراف والمركز وخلق فرصاً للمتميزين على حساب الفقراء. على الرغم من انتشار الرخاء على نطاق واسع في المجتمع، إلا أن المكاسب ظلت محدودة في الدائرة الداخلية للرئيس وأولئك الذين لهم صلات بها. ظهر ابن خال الأسد رامي مخلوف كوجه جديد للتحديث الاقتصادي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مع منح بعض الامتيازات أيضاً إلى الأشخاص المرتبطين به، مثل محمد حمشو، وهو سني من مدينة أريحا بمحافظة ادلب وعضو في الجيل الجديد من رجال الأعمال الشباب في سوريا. **باختصار تم تصميم "التحديث" الذي أدخله الأسد إلى ازدهار طبقة معينة من المجتمع. وقدم صورة عن التغيير والحداثة بدلاً من تقديم إصلاح حقيقي في ذاته.**

كان هذا الوضع في تناقض واضح مع طريقة ممارسة المحسوبية في أيام والد بشار. في عهد حافظ الأسد كانت البرجوازية السنية في دمشق – رغم أنها كانت تحت سيطرة نظام قسري – تتمتع ببعض الامتيازات الحقيقية. تم تقديم المحاباة لأعضاء هذه المجموعة على أساس أنه إذا أظهروا الولاء ودفعوا مستحقاتهم فإن أعمالهم سوف تنجو. باختصار كان نظاماً للعطاء والأخذ يستوعب المصالح خارج الدائرة المباشرة للنظام. ومع ذلك بمجرد وصول بشار الأسد إلى السلطة تم إعادة تشكيل شبكات المحسوبية الحالية جزئياً، لأن الامتيازات التي مُنحت منذ فترة طويلة لمجموعات مختارة أصبحت الآن أيضاً لأعضاء في النخب المنشأة حديثاً تعمل كواجهة للاعبين في النظام. هذا التحول تسبب في

تعطيل كبير للوضع الاقتصادي الراهن. فقد خسرت العديد من القضايا أمام المحاكم، وأغلقت الشركات التجارية واستحوذت الشركات ببساطة لأن أصحابها رفضوا إعطاء نسبة كبيرة من أصولهم أو أرباحهم إلى رامي مخلوف.

من التغييرات التي طرأت على الدولة السورية فإن تلك التي تؤثر على جهاز الأمن تثبت بأنها ذات الأكثر تبعات. على الرغم من أن الرئيس الجديد لم يقم بتطهير النظام بأكمله، إلا أن إزالة بعض أعضاء الحرس القديم الذين قاموا بحماية مصالح والده قلل من فعاليته. وفي بعض الحالات كان المجندون الجدد غير متمرسين إلى حد كبير حتى لتسيير الأمور كما كانت من قبل، ونادراً ما ظلوا في موقع لفترة طويلة بما يكفي لتحقيق أجندة النظام. واصلت الأجهزة الأمنية عملها كآليات مهمة لسيطرة الدولة، أقوى من الجيش أو وزارة الداخلية. لكن في حين استمرت دولة الظل في الشكل الخارجي، فقد زرع الأسد بذور الضعف. تكشف مدى ضعف النظام بشكل أساسي مع ظهور الصراع السوري منذ عام ٢٠١١ فصاعداً.

لقد أدى تجاوب الأسد للسياق الإقليمي إلى تقويض دولة الظل من خلال الإضرار بالعلاقات مع الولايات المتحدة. عارض الأسد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٣. وقد ارتبط النظام السوري فيما بعد باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وهو حدث أدى بالولايات المتحدة إلى سحب سفيرها من دمشق في عام ٢٠٠٥. خرج الأسد لفترة وجيزة من العزلة في يوليو ٢٠٠٨ بعد أن دعا الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي الأسد إلى باريس في محاولة لاستعادة قدر من الاحترام الدبلوماسي لسوريا. ومع ذلك فإن إعادة تأهيل بشار الأسد في نظر المجتمع الدولي توقفت بسبب رد النظام الشديد على اندلاع الانتفاضة السورية.

ابقها في العائلة: سيطرة الدولة عند اندلاع الثورة السورية

كان للربيع العربي تأثير كبير على دولة الظل في سوريا. كان السوريون يراقبون عن كثب أحداث تونس وليبيا ومصر واليمن، وكانوا يتناقشون ما سيحدث في وطنهم. في وقت مبكر خلال الاحتجاجات المناهضة للحكومة، بدا الأسد متقبلاً نسبياً للانتقاد الشعبي، حيث فتح قنوات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، التي كانت محدودة حتى ذلك الحين، ووعد بالإفراج عن السجناء السياسيين وكتابة دستور جديد. اعتبرت هذه التصرفات والبيانات من قبل البعض كطمأنه بأن الاضطرابات التي اندلعت في أماكن أخرى في المنطقة سيتم تجنبها في سوريا.

لكن على الرغم من تصريح الأسد بأن سوريا "ليست" كالدول العربية الأخرى التي في فوضى، إلا أن الاحتجاجات وقعت. وكان رد الأسد على الاحتجاجات في مدينة درعا – حيث نشأت الانتفاضة – هو أنه أمر جيشه بتطويق المدينة وإرسال أعضاء من الأجهزة الأمنية لإطلاق النار على المتظاهرين. ومع تصاعد عدد القتلى المدنيين في درعا، اتخذ أعضاء الدائرة الداخلية للأسد وبعض مستشاريه موقفاً متشدداً، داعين إلى مزيد من الإجراءات الصارمة، وينبغي معاقبة أي شخص يقترح المصالحة. في حين حاول عدد قليل من المدافعين عن نهج أكثر سلمية أن يجدوا أرضية وسطية وأن يهدؤوا الشارع، في غضون أسابيع كان من الواضح أي المعسكرين قد ساد رأيه.

تمت إدارة حملة القمع من قبل مكتب الرئيس. قاد الأسد بنفسه العملية مع محمد مخلوف ورامي مخلوف، حيث قاموا بتوجيه ما لا يقل عن ٥٠٠ من الأفراد العسكريين والأمنيين. كان محمد ديب دعبول المعروف باسم أبو سليم مسؤولاً عن مكتب الرئيس وقام بالتنسيق مع أفراد الجيش والأمن، وكان يتلقى الأوامر مباشرة من الرئيس. قام وزير شؤون الرئاسة منصور عزام بإدارة شبكة إضافية تضم ما يصل إلى ١٥٠٠ شخص موزعين بين مختلف المؤسسات الحكومية. أدار الأسد وشقيقه ماهر الأسد (قائد كل من الفرقة الرابعة دبابات نخبة الجيش السوري والحرس الجمهوري) عمليات الجيش الوحشية التي تطورت مع تقدم النزاع إلى أساليب مثل القصف بالبراميل على مناطق المعارضة.

الجدول ٢: القوات السورية البرية الرئيسية

الفيالق	الفرق	الألوية	الحرس الجمهوري
• الفيلق الأول: مقر القيادة في دمشق • الفيلق الثاني: مقر القيادة في الزبداني • الفيلق الثالث: مقر القيادة في حلب • الفيلق الرابع (أُنشئ عام ٢٠١٥): مقر القيادة في حماة • الفيلق الخامس (أنشئ عام ٢٠١٧): مقر القيادة في دمشق	١٤ فرقة (دبابات، ومُمَكننة)	أكثر من ٤٠ لواء	

في أيار / مايو ٢٠١١ أجرى رامي مخلوف مقابلة مع صحيفة "نيويورك تايمز"، وقد أوحى في المقابلة إلى أن عائلة الأسد والنخبة الحاكمة قد تقاربوا نتيجة للصراع. وألمح إلى أن عملية صنع القرار في السياسة كانت عملية "مشتركة"، وإن كان يسلم بأن الأسد لا يزال لديه القول الفصل. وأضاف مخلوف: "كشخص كل واحد منا يعرف أنه لا يمكننا الاستمرار دون البقاء موحدين معاً." في واقع الأمر ما زالت الأجهزة الأمنية تتمتع بحرية كبيرة تحت إشراف الرئيس. ومع ذلك لم يتم اختبار هذا الترتيب – وهو إرث حكم حافظ الأسد – تحت الظروف السياسية والاجتماعية التي واجهت ابنه. كما فعل والده في قمع أي حركة منظمة ضده، سعى بشار الأسد إلى الاعتماد على المنافسة بين الأجهزة الأمنية للتعامل مع الثورة التي كان يواجها. كان مقياس نجاحه هو عدد المظاهرات التي تحدث. إذا لم يقم جهاز أمني بإخماد المظاهرات، فإنه سيسلم قيادة حملة القمع إلى جهاز آخر.

مع تصاعد الصراع وانتشاره في جميع أنحاء البلاد، صعد لاعبون مختلفون واحتلوا مكانات بارزة. فيما بعد أصبح علي مملوك رئيس شعبة المخابرات العامة هو المسؤول، ومن بعده أصبح جميل حسن، رئيس شعبة المخابرات الجوية المرعبة. أعضاء الحرس القديم الذين لم يظهروا الطاعة الكاملة للنظام تم تهميشهم أو فقدوا الامتيازات. ومنهم علي حبيب الذي تمت إقالته من وزارة الدفاع (وُجد مقتولاً في بيته بعدها وزعم النظام أن الأمر وفاة طبيعية نتيجة ظرف صحي) في أغسطس ٢٠١١. وفي الوقت نفسه تم إعادة تعيين بعض المتقاعدين من الحرس القديم – مثل علي دوبا الرئيس السابق للمخابرات العسكرية، وبهجت سليمان السفير السابق لسوريا في الأردن – كمستشارين.

على الرغم من كل الجهود التي بذلتها الأجهزة الأمنية لم يتمكنوا من وقف المظاهرات، حيث أثبت نموذج دولة الظل الذي ورثه وعدله بشار الأسد أنه أقل فعالية بكثير مما كان عليه قبل ٢٠١١. بدأ ضباط الجيش في الانشقاق إلى المعارضة. وأنشأوا ما أصبح يعرف باسم الجيش السوري الحر الذي ضم فيما بعد مدنيين سابقين حملوا السلاح. كان التأثير على القوات الحكومية مهماً، فعلى الرغم من أن استمرار وجود صانعي القرار الرئيسيين كَفِلَ بعدم انهيار الجيش، لكن أضعفته خسارة الأفراد.

تفريغ القدرة الأمنية والعسكرية لدولة الظل

ومع تفجر الصراع أصبح الجيش مجزأ بشكل متزايد، وفقد الجهاز الأمني القدرة على الحفاظ على القيادة المركزية. ونتيجة لذلك أصبحت دولة الظل التي مكنت حافظ الأسد من ممارسة السلطة والحفاظ عليها أقل فعالية. وما زالت عواقب هذا الأمر ملموسة، حتى مع دخول الصراع في مرحلة حديثة يتمتع فيها النظام بتفوق عسكري مرة أخرى. لقد تضاءلت القدرة القتالية للجيش السوري –التي كانت ضعيفة أصلاً قبل عام ٢٠١١، والتي تعاني من الفساد والمحسوبية – بشكل كبير منذ بداية النزاع. علاوة على ذلك يجب على قوات النظام اليوم أن تتعامل مع آثار التخفيضات الأخيرة في القدرات– التي ترجع جزئياً إلى الانشقاقات وخسائر المعركة، ولكنها تعكس أيضاً الأعداد الكبيرة من الجنود الذين رفضوا القتال (والذين في العديد من هذه الحالات تم اعدامهم).

حاول الجيش زيادة أعداده. رفع الحد الأقصى لسن التجنيد التطوعي إلى ٤٢، وفرض بتجنيد إلزامي. مع استعادة القوات الحكومية للمناطق التي يسيطر عليها الثوار، استخدم النظام ما سمته "اتفاق المصالحة" لتجنيد أشخاص في الفيلق الرابع أو الخامس التابع لروسيا لتعزيز قدرة الجيش. في الواقع "اتفاقات المصالحة" هي اتفاقيات قسرية. يستخدم النظام أساليب الحصار لتجويع السكان إلى نقطة الاستسلام، وأحياناً قصف الأحياء أو استخدام الأسلحة الكيميائية لإخضاعهم. ويترك للمتمردين السابقين الذين يختارون البقاء في المناطق التي تستعيدهم القوات الحكومية خيار واحد: التخلي عن المعارضة والولاء للأسد وتسوية وضعهم الأمني ثم الانضمام إلى القوات الحكومية للقتال ضد الجماعات المتمردة ذاتها التي كانوا منتمين إليها.

كما أن الجيش يرفض أحياناً صرف الاحتياط عند استكمال فترة خدمتهم القانونية. قبل عام ٢٠١١ – في كل من حقبة حافظ الأسد وبعد تولي بشار الأسد السلطة – كانت خدمة الاحتياطي غير شائعة. عند الانتهاء من الخدمة العسكرية يتم صرف المجندين ويزودون ببطاقة هوية للخدمة الاحتياط، ليتم الاحتفاظ بها في حالة الاستدعاء. ونادراً جداً أن تم استدعاء الرجال ذوي المهارات العسكرية

المتخصصة للخدمة في الاحتياطيات لمدة تتراوح بين ستة أشهر وسنة واحدة. مع ذلك منذ عام ٢٠١١ تم الاحتفاظ ببعض جنود الاحتياط في الخدمة الفعلية لعدة سنوات.

كانت لجهود النظام لزيادة القوى العاملة العسكرية نتائج مختلطة. كان التجنيد ذو فائدة محدودة لأن معظم المجندين الجدد يفتقرون إلى الخبرة العسكرية وبالتالي أسهموا إلى أدنى حد في القدرة القتالية للجيش. كما تمثل الطائفية تحدياً كبيراً. عدد كبير من المجندين في الجيش السوري ينحدرون من الأغلبية السنية. الظروف في الجيش ليست مثالية. فالجنود لا يحصلون على رواتب كافية، وخلال سبع سنوات من الحرب ظل العديد من الجنود السنة في مناطق المواجهة لشهور – وأحياناً سنوات – في ظروف قاسية دون إمدادات كافية. هذا أذكى التوتر الطائفي حيث أن الجنود العلويين (الذين ينتمون إلى نفس الطائفة الأقلية لعائلة الأسد) يتم إبعادهم عن الخطوط الأمامية، وبالتالي ينظر إليهم على أنهم المستفيدون من هذا التفضيل في المعاملة. يزيد هذا الوضع سوءاً حقيقة أن الفساد في الجيش قد أصبح أكثر انتشارًا من قبل الحرب، فالجنود الذين لهم صلات بالضباط رفيعي المستوى، أو بالوسائل المالية، قادرون على الرشوة للهروب من واجبات الخط الأمامي.

كما أدى الصراع إلى الضغط على نموذج دولة الظل في الاعتماد على فروع الأجهزة الأمنية في مناطق مختلفة من سوريا. فقدت الأجهزة عدداً كبيراً من أعضائها خلال الحرب مما أضعف قدرتها. وعلى نفس القدر من الأهمية فقد قطع الصراع خطوط القيادة من الأعلى إلى الأسفل بين الدائرة الداخلية للرئيس والعديد من الفروع الثانوية المحلية للأجهزة الأمنية. ونتيجة لذلك أصبحت هذه الفروع الثانوية تعمل بشكل مستقل تقريباً. في دمشق وأماكن أخرى يتم السيطرة على مناطق مختلفة من قبل فئات أمنية مختلفة. هذه الجهات فرضت سلطتها من خلال المعاملة الوحشية تجاه السكان.

وبهذه الطريقة غيرت التحديات التي واجهها الجيش والأجهزة الأمنية ديناميكيات السلطة في البلد. وقد مهدت الخسائر العسكرية والقيود المفروضة على القدرات الطريق أمام ظهور الميليشيات التي ترعاها الدولة (الحكومية) والمليشيات الموالية لها (المدعومة من إيران). وقد تم التسامح مع هذه الجهات

الفاعلة الجديدة أو تشجيعها من قبل النظام على أساس أن دورها يتمثل في مساعدة الجيش النظامي والأجهزة الأمنية، مع تنسيق الجيش لعمليات الميليشيات. لكن ما كان من المفترض أن يكون الحل لمشكلة توفير الموارد، استنزف القدرات العسكرية والأمنية لدولة الظل أكثر، مما اضطر بدوره النظام إلى الاعتماد على الدعاية للتغطية على نقاط ضعفه. كانت هناك أيضاً بعض التغييرات الهيكلية والوظيفية حيث كان على مؤسسات الدولة أن تستوعب الجهات الفاعلة الجديدة.

يمكن إرجاع ظهور الميليشيات الموالية للنظام إلى تأسيس الحكومة للشبيحة، وهي شبكة من العصابات الإجرامية التي حشدها النظام في البداية للنزول بها إلى مناطق المظاهرات وضرب المتظاهرين. في وقت لاحق أصبح الشبيحة أكثر تنظيماً واكتسبوا المزيد من القوة حيث تم دمجهم فيما أصبح يُعرَف باسم "اللجان الشعبية". تم تشكيل اللجان الشعبية بشكل رئيسي من الأقليات الموالية للرئيس الأسد: العلويين والمسيحيين والشيعة والدروز. بدأت هذه الجماعات بالظهور في الأحياء والبلدات والمدن في جميع أنحاء البلاد. تحت ذريعة توفير الحماية المحلية كانت اللجان الشعبية مسلحة من الأيام الأولى للثورة. لقد عكس تركيبهم الديموغرافي تكتيكات النظام في نشر الخوف بين الأقليات من خلال التحذير من خطر "الجهاديين السنة" (كما وصفهم النظام) المحتجين. ومع توسع الاحتجاجات ازداد العنف وازدادت الحاجة للأفراد لدعم النظام الرسمي القوات. وهكذا تم تجنيد اللجان الشعبية لمرافقة قوات الأجهزة الأمنية المكلفة بضرب المتظاهرين و / أو إطلاق النار عليهم.

كانت النتيجة الإضافية لتفريغ دولة الظل هي الفراغ التي أنشأتها وشغلتها الجماعات الشبه العسكرية المدعومة من إيران لدخول المسرح السوري (يتم تغطية أجندة السياسة الخارجية الإيرانية الأوسع في البلاد في الفصلين ٤ و٥). رأت إيران أن النظام السوري عاجز عن كسب الحرب عسكرياً أو استعادة السيطرة على المدن والبلدات التي سيطرت عليها المعارضة من تلقاء نفسها. وبعد إرسال مستشاريها في البداية للمساعدة في حملات القمع الإلكتروني على المتظاهرين في بداية الانتفاضة، أرسلت إيران مستشارين عسكريين لسوريا لوضع استراتيجية الحرب في عام ٢٠١١. وقد أعقب ذلك في عام ٢٠١٢ إرسال المقاتلين الشيعة لدعم قوات النظام. كان القادمون الأوائل من حزب الله والحرس الثوري

الإيراني. وقد تتابع إرسال المرتزقة من عام ٢٠١٣ فصاعداً، منهم مقاتلين من النجباء ولواء أبو الفضل العباس، وكلاهما من ميليشيات وحدات الحشد الشعبي في العراق.

كما استفادت الاستجابة الإيرانية من المادة ١٠ من قانون الخدمة العسكرية السورية لعام ٢٠٠٣، الذي يسمح بإنشاء "قوات أخرى حسب الضرورة" لتكميل الجيش النظامي. مع استمرار انخفاض أعداد الجيش السوري وأفراد الأمن السوريين، وُضعت هذه المادة موضع التنفيذ في عام ٢٠١٣، عندما قررت إيران بناء قوة شبه عسكرية من الأقليات الموالية لطهران، باستخدام نموذج مماثل لتلك المرتبطة بالحشد الشعبي في العراق.

قاتل أعضاء هذه الميليشيا الرديفة الجديدة المعروفة باسم قوات الدفاع الوطني (NDF) إلى جانب قوات الحكومة السورية. بتمويل من رامي مخلوف وتدريب وإشراف إيران، صُممت قوات الدفاع الوطني ككيان يمكن أن يتحول إلى خلية في سوريا، مستمدة شرعية الدولة من تفويض رمزي في توفير الدفاع. وبهذه الطريقة تأمل إيران أن تحصل قوات الدفاع الوطني على وضع مماثل لحالة حزب الله في لبنان. على الرغم من أنه بموجب القانون السوري الجيش وقوى الأمن الداخلي و "القوات الإضافية" مثل الميليشيات يتم التعامل معها جميعاً كجزء من القوات النظامية، فإن قوات الدفاع الوطني تميز نفسها عن طريق دفع رواتب للمجندين أعلى بكثير من بقية القوات. تراوحت رواتب قوات الدفاع الوطني ما بين ١٠٠ و٤٠٠ دولار أمريكي في الشهر في عام ٢٠١٨، مقارنة بمتوسط يبلغ حوالي ٥٠ دولاراً في الشهر للجنود النظاميين في الجيش السوري.

استمرت إيران في زيادة أعداد الميليشيات الشيعية في سوريا، ثم أرسلت أفراداً من أفغانستان (ميليشيا الفاطميون) واليمن وباكستان (الزينبيون) للقتال من أجل النظام. **وفي بعض الأحيان أدى تزايد دور الميليشيات غير النظامية في النزاع إلى تعقيد علاقات النظام مع المقاتلين من حلفائهم.** على سبيل المثال في بعض المعارك حققت الميليشيات الموالية للدولة المكاسب العسكرية الرئيسية ومن ثم ينسب الفضل للجيش السوري فقط. في عام ٢٠١٤ كان الجدل قد نشب عندما عبّرت مستشارة الرئيس بثينة

شعبان عن غضبها من أن "وسائل الإعلام الصديقة" كانت تدعي انتصار حلفاء سوريا وإنكار دور الجيش السوري. وسرعان ما سحبت بيانها وتم مسحه من الإنترنت. كانت الإشارة إلى تغطية المعارك التي حقق حزب الله فيها مكاسب، حيث سُمح لصحفيين من الوسائل الإعلامية لحزب الله "المنار" و "الميادين" بالدخول إلى معارك المدن من أجل بث الأخبار بينما بقي الجيش السوري ووسائل إعلامه إلى الخلف. وفي مناسبات أخرى سارعت المنار والميادين إلى بث انتصارات حزب الله على الهواء، ولكن على الرغم من أنه كان من الواضح أن الجيش السوري غير موجود، فإن الفضل في الانتصاراتُ منح لاحقاً للجيش السوري. وزعم أحد المراسلين أنه في بعض المعارك اضطر الصحفيون إلى الانتظار عدة أيام حتى وصلت كتائب الجيش السوري ووسائل الإعلام قبل أن يتمكنوا من تغطية الأعمال القتالية. في ذلك الوقت تبدأ الدعاية النظامية في الظهور، مدعية أن الجيش السوري قد طهر البلدات من المعارضة أو قوات تنظيم الدولة.

كان العامل الأخير الذي أسهم في تقليص القدرة العسكرية والأمنية لدولة الظل هو تكتيكاتها العسكرية. مع سقوط المدن والبلدات في يد الثوار في بداية الصراع، اعتمد النظام على تكتيك سحب قواته وتطويق هذه المناطق وقصفها. أدى زوال مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية من داخل المدن والبلدات إلى فراغ تم ملؤه في وقت لاحق من قبل جماعات المعارضة المسلحة أو الإسلاميين. واليوم ومع استعادة النظام للعديد من هذه المناطق من الثوار، لم يكن لدى الدولة السورية القدرة على ممارسة السيطرة العسكرية والأمنية الكاملة عليها. **وتحدث ظاهرة مماثلة في مناطق ظلت تحت سلطة النظام طوال النزاع، بسبب انخفاض القدرات العسكرية الفنية للدولة وتأثير الميليشيات الموالية للنظام المتزايد وفروع الأجهزة الأمنية المذكورة أعلاه.**

اليوم جميع الأطراف المؤيدة للنظام في الصراع لديهم مصالح مختلفة ويتنافسون للحفاظ على سلطتهم. هذا التنافس لا يتضمن فقط كتائب وألوية داخل الجيش السوري، وميليشيات موالية للنظام، وفروع للأجهزة الأمنية. بل تشمل حتى الميليشيات الأجنبية المدعومة من إيران بأجندة تهدف للحفاظ على

وجودها في البلاد، والحفاظ على السيطرة على المناطق الرئيسية في أيدي الشيعة، ودفع المعارضة السنية للخروج من المناطق التي يسيطر عليها السنة. والدليل على أن هذا التنافس بين الأطراف الكثيرة أدى إلى اضمحلال دولة الظل، فعلى سبيل المثال في وقائع رفضت الميليشيات المدعومة من إيران (خاصة حزب الله) دخول ضباط الجيش السوري إلى البلدات والقرى دون موافقة الميليشيات. من بين هذه المواقع كانت بلدات مثل الزبداني ومضايا المتاخمة للبنان، والتي يعتبرها حزب الله ذات أهمية استراتيجية. يذكر المقيمون والمعارضون المقاتلون سيطرة حزب الله وإيران بشكل كامل على كلتا المدينتين. على سبيل المثال عندما كانت المفاوضات جارية حول صفقة تسمح للمقاتلين والمدنيين بمغادرة الزبداني ومضايا، اقترب النظام من المدنيين في محاولة لإقناعهم بالبقاء (في محاولة لمنع حزب الله من السيطرة على المنطقة). ومع ذلك لم يتمكن الجيش السوري من منع عقد صفقة تبادل السكان.

٣. صعود دولة الصفقات

مع تضاؤل قدرة الدولة العسكرية والأمنية تحولت سوريا من دولة الظل إلى "دولة صفقات" – أي مرتكزة أساساً على علاقات الصفقات. إن أساليب التفاعل هذه ليست في حد ذاتها جديدة على سوريا. وحتى قبل الثورة كانت شبكة النخب التابعة للنظام تعمل على أساس الصفقات. ومع ذلك يحدث هذا دائماً دون تغيير أو تأثير على المعايير الأساسية لسيطرة الدولة. الآن نمت الشبكة لتشمل المنتفعين الذين لم يكونوا جزءاً من نظام السلطة الأصلي. تؤدي هذه الجهات الفاعلة الجديدة الانتهازية بعض وظائف الدولة، ولكن من مؤسسات الدولة الخارجية. لقد نمت قوتهم إلى الحد الذي لم تعد الحكومة تسيطر عليهم.

لقد تم إعادة ترتيب نظام دوائر السلطة التي أنشأها حافظ الأسد وتعديلها من قبل بشار الأسد. وأصبحت "الدوائر" الأصغر حجماً أكبر وأكثر نفوذاً، وتجاوزت دورها الأساسي في النظام.

في الماضي كان المنتفعون يدافعون في المقام الأول عن مصالح الدولة والنظام لأن ذلك يضمن مصالحهم الخاصة. اليوم يسعى المنتفعون الجدد بشكل أساسي إلى تحقيق مصالحهم الخاصة والعمل بشكل مستقل عن مصالح الدولة والنظام.

وقد تم تسهيل صعود المنتفعين بعدة عوامل:

١- اضطرت الحاجة إلى التحايل على العقوبات المفروضة على رجال الأعمال المقربين من النظام إلى تجنيد وجوه جديدة للتصرف نيابة عنها. أصبح هؤلاء اللاعبين نشطين بشكل متزايد في مجال الأعمال التجارية، وشاركوا في معاملات تراكمية تقدر بمليارات الدولارات. وإدراكاً لحاجة النظام لهم، فقد نمت طموحاتهم وأصبحوا أكثر تأثيراً من أزلام النظام العاديين.

٢- هو أن العديد من المناطق وقعت خارج سيطرة النظام المباشرة. وقد تطلب هذا من النظام إيجاد شركاء جدد على الأرض يمكنهم العمل نيابة عنه وتسهيل الأعمال التجارية والخدمات في المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة. مرة أخرى يستفيد هؤلاء الشركاء المحليون من اعتماد النظام عليهم.

٣- العامل الأخير ذو الصلة هو فقدان الدولة لقدرات المؤسسات نتيجة للحرب. العديد من المؤسسات – مثل تلك التي تعالج الجمارك وإمدادات المياه والزراعة وإنتاج النفط وتوزيعه – لم تعد تعمل بكامل طاقتها. وقد أجبر هذا النظام على الاعتماد على قدرات الجهات الفاعلة الغير حكومية. ومع خروج البلدات والمدن من سيطرة الحكومة المركزية اعتمد النظام على الجماعات المحلية والأفراد في مختلف أنحاء البلاد لإدارة شؤون الدولة. في بعض الحالات كما في بيع وشراء النفط ونقل البضائع كان هذا يشمل التفاوض مع قادة تنظيم الدولة والمجموعات الإسلامية مثل جبهة النصرة، حيث سيطر هؤلاء الفاعلين على طرق الإمداد.

برز أمراء الحرب الجدد إلى الصدارة مع تغيّر الديناميكيات الاقتصادية والأمنية للبلاد. تولى محي الدين المنفوش السيطرة على تهريب البضائع إلى داخل الغوطة الشرقية وإلى خارجها. برز جورج

حسواني كمفاوض رئيسي للنظام مع جبهة النصرة، وعمل على جميع الأمور من المعاملات النفطية إلى اتفاق لضمان إطلاق سراح الراهبات الأسيرات في دير عطية. سامر الفوز هو الواجهة الجديدة لرامي مخلوف (التي تستهدفه العقوبات)، وقد شارك في مجموعة متنوعة من الصفقات المربحة، من مشاريع إعادة الإعمار إلى شراء قطع كبيرة من الأراضي والفنادق (بما في ذلك حصة كبيرة في فندق المواسم الأربعة –فور سيزونز– في دمشق، تم شراؤه من قبل الأمير السعودي الوليد بن طلال).

ظهرت مجموعة متنوعة من الأسماء الأخرى في السنوات الأخيرة بالنيابة عن الحكومة وإدارة الشركات في جميع أنحاء البلاد. ويسيطر البعض على قطاع النفط والبعض على الطيران وآخرين – حسب موقعهم ونفوذهم على المجتمع المحلي والروابط مع جماعات المعارضة المسلحة – على الحديد وإعادة الإعمار. بعض الشخصيات مثل أيمن جابر وهو رجل أعمال كبير مرتبط بأسرة الأسد في اللاذقية، شكلوا ميليشياتهم الخاصة لدعم النظام. ساعد مقاتلي جابر النظام في معركة تدمر.

لقد خلق الاعتماد على المنتفعين حلقة مفرغة للدولة السورية. لقد أدرك المنتفعون اعتماد النظام المتزايد عليهم، وبالتالي توقعوا دعماً أكبر من الدولة مقابل خدماتهم. وهذا يزيد من تآكل قدرة الدولة وتغيير الوظائف المؤسسية. باختصار أصبحت المعاملاتية التي اعتادت أن تكون مجرد أداة واحدة (من عدة أدوات) التي تستخدمها دولة الظل هي السمة المميزة للدولة السورية.

صعود المنتفعين من المليشيات والقوات الأمنية والجيش

بالإضافة لصعود أمراء الحرب والفاعلين الاقتصاديين، تواجه سلطة الدولة في سوريا تحدياً من خلال صعود المنتفعين من داخل مؤسسات الدولة والميليشيات التابعة لها. وبعيدا عن كونها مدفوعة بمصلحة الدولة فإن الذين في الجيش أو الأجهزة الأمنية أو الميليشيات غالباً ما يستخدمون مواقعهم لتحقيق مكاسب اقتصادية. لقد أعطى النظام قادة الجماعات المسلحة مثل قوات الدفاع الوطني حصة من الأعمال التجارية، في محاولة للحفاظ على دعمهم العسكري. تم خصخصة بعض محطات الوقود في دمشق التي كانت مملوكة للقطاع العام وتم منحها لنفس الجهة.

ويأتي معظم أمراء الحرب التابعين لقوات الدفاع الوطني من طوائف الأقليات الفقيرة والتي كانت تكسب دخلاً منخفضاً نسبياً قبل اندلاع النزاع. ومع ذلك فإن الحرب جعلتهم أغنياء. وقد انتقل الكثيرون منهم من كسب ١٠٠٠٠٠ ليرة سورية في الشهر (أي ما يعادل ٢٠٠ دولار أمريكي قبل الحرب) إلى كسب ما يقرب من مليوني ليرة سورية شهريًا (حوالي ٤٠٠٠ دولار أمريكي بأسعار اليوم). يبدو أنهم لا يتورعون عن عرض ثرواتهم الجديدة، وفي دمشق يمكن رؤيتهم يقودون السيارات الفاخرة ويجلسون في المقاهي الفخمة الغالية. أدى نجاحهم في الواقع إلى خلق طبقة اجتماعية اقتصادية جديدة في سوريا. إذا كانت تجربة لبنان مقياسا، سيكون من الصعب على الدولة السورية أن تكبح هذه الطبقة الجديدة بمجرد انتهاء الصراع.

مع استمرار النظام في ابتكار آليات جديدة لتوجيه تمويل الدولة إلى هذه المجموعات، تغيرت وظائف بعض مؤسسات الدولة وفقاً لذلك. على سبيل المثال أنشأت وزارة الخارجية السورية مكتباً لتنظيم تسجيل وتمويل المنظمات غير الحكومية. بما أن عدداً من الميليشيات الموالية للنظام (بما في ذلك قوات الدفاع الوطني) يتم تمويلها من قبل شخصيات مثل رامي مخلوف من خلال منظمته غير الحكومية "البستان"، فقد أصبح المكتب طريقاً لتمويل البستان ومنظمات أخرى – وكلها على أساس دعم المجتمع المدني في الظاهر. حتى أن بعض قادة الميليشيات قد أنشأوا منظمات غير حكومية خاصة بهم لغرض محدد هو الحصول على تمويل من الدولة.

قبل الثورة عندما كانت الدولة أكثر صلابة (تحت حكم حافظ الأسد وبشار الأسد)، تنافست الفروع الأمنية لإظهار الولاء للنظام. وقد أتاح ذلك للنظام ضمان الاستقرار من خلال نهج "فرّق تسد". أما اليوم فإن المنافسة هي على السلطة والفوائد والمكاسب المالية. وقد مكّن الصراع كل فرع أو فرع ثانوي من الأجهزة الأمنية من توسيع قوته، وشجع كل منهما على اقتطاع جزء من اقتصاد الحرب لنفسه. ونتيجة لذلك تعمل الفروع الأمنية بشكل متزايد في مصلحتها الخاصة بدلاً من مصالح الدولة.

أحد الأمثلة على ذلك هو إنشاء نقاط التفتيش (الحواجز). وكما فعلت بعض مجموعات الثوار فقد أقامت الميليشيات الموالية للنظام والجيش وفروع الأجهزة الأمنية نقاط تفتيش لغرض وحيد وهو انتزاع الأموال. وقد ذهب البعض إلى حد تأجير نقاط التفتيش إلى أفراد أو مجموعات خاصة، وبالتالي ضمان دخل منتظم دون الاضطرار إلى مسك نقاط التفتيش بأنفسهم. ويتغاضى النظام عن هذا النشاط ليس فقط لأنه لا يمتلك الوسائل المالية لدفع جميع تكاليف الميليشيات التابعة له، ولكن أيضا لأن السماح لمثل هذه الجماعات بالاستفادة من الحرب هي وسيلة لإبقائها في صفها.

خارج منطقة الغوطة الشرقية بالقرب من دمشق، تقوم نقاط التفتيش الموالية للنظام بتحصيل ٥٠ ليرة سورية لكل كيلوغرام لمواد البناء التي يريد أهل الغوطة إدخالها إلى المنطقة لإصلاح العقارات (يُسمح فقط بإجراء إصلاحات بسيطة). نقاط التفتيش في المنطقة لا تفرض الضرائب على نقل البضائع التجارية فحسب، بل أيضا على مرور الأشخاص الذين يسافرون إلى الغوطة الشرقية أو مخيم اليرموك. في إحدى الحالات المُبلغة عنها، دفعت امرأة ما مجموعه ٢٠٠٠٠ ليرة سورية في سلسلة من نقاط التفتيش، كل منها يتقاضى ٢٠٠٠-٣٠٠٠ ليرة سورية لتتمكن من الوصول إلى منزلها في الغوطة الشرقية. كما تفرض نقاط التفتيش في بعض الأحيان رسومًا (تصل إلى ٢٠٠٠٠٠ ليرة سورية لكل شاحنة) لضمان المرور الآمن للشاحنات التي تحمل بضائع في المناطق التي يسيطر عليها النظام أو يديرها النظام، مع وجود قوات محلية ترافق كل شاحنة إلى وجهتها. وقد دفع هذا الأمر التجار إلى إضافة تكلفة "مرافقة" إلى سعر بيع السلع.

كما يقبل ضباط الجيش رشاوي مقابل مساعدة الناس على الهروب من التجنيد الاحتياطي. ويكسب الضباط ما يصل إلى ٣٠٠ دولار أمريكي شهريًا لكل شخص يتم تجنيده في العادة من الدوائر التي يشرفون عليها وتضمن هذه الرسوم حذف اسم الشخص من سجل المجندين أو أن يتم تجاهل غيابهم عن الخدمة. والرشوة منتشرة أيضاً فيما يتعلق بتهريب الأشخاص، حيث يدفع ضباط الجيش في كثير من الأحيان آلاف الدولارات لتسهيل نقل الأفراد إلى تركيا أو لبنان هرباً من الخدمة العسكرية أو تجنب الاعتقال من قبل النظام. في مثل هذه الحالات يتم عادة تزويد الأفراد "ببطاقات الهوية الأمنية" التي

تظهر الانتماء العسكري تحت اسم مختلف، ويتم ترتيب خروجهم من سوريا باستخدام المركبات العسكرية لتجنب التوقيف في نقاط تفتيش النظام.

وقد وفرت بطاقات الهوية الأمنية غير المسجلة والمزورة وسيلة للناس للهروب من الخدمة العسكرية منذ أن أعلنت الدولة السورية أن عضوية قوات الدفاع الوطني بديل عن دخول الجيش. بعض الأشخاص سُجِّلوا كأعضاء في قوات الدفاع الوطني دون أن يكونوا نشطين في وحداتها القتالية، بينما قام آخرون بشراء بطاقات هوية أمنية مزيفة في السوق السوداء، ودفعوا مبالغ من نصف مليون إلى ٢ مليون ليرة سورية لهم. أدى صعود هذه الظاهرة إلى قيام الحكومة السورية بالإعلان بأن مكتب الأمن الوطني هي الجهة الوحيدة المخولة بإصدار هذه البطاقات.

لقد وفر الاحتجاز تجارة مربحة للعديد من الكيانات التابعة للنظام. وأصبح عدد من الجماعات سماسرة للمعتقلين، حيث لكل جماعة أسلوبها الخاص وأسعارها في أداء خدمات معينة. ويرأس خدمات السمسرة ضباط في الجيش وأعضاء في فروع الأمن ومحامون وفي بعض الحالات أفراد يدعون أنهم على صلة بأشخاص يتمتعون بصلاحيات ونفوذ. وتشمل الخدمات توفير المعلومات (وليس بالضرورة أن تكون ذات طبيعة موثوقة) لأفراد العائلة حول مكان ومصير المحتجزين، وتسليم أشياء للمحتجزين داخل المنشآت الأمنية التي يُحتجَزون فيها، وتسريع عمليات التحقيق لتسريع إطلاق سراح المعتقلين. وبدون هذه الخدمة الأخيرة يمكن للمحتجزين أن يتوقعوا أن يطور احتجازهم لشهور.

يمكن أن تتراوح المبالغ المدفوعة لمثل هؤلاء السماسرة من مئات الدولارات إلى بضعة آلاف من الدولارات، حيث أُفيد أنه يبلغ ما يصل إلى ٢٠.٠٠٠ دولار أمريكي لتحويل شخص ما من الاحتجاز، وترتيب نقل قضيتهم إلى محكمة (عادة محكمة الإرهاب)، وتبرئتهم في النهاية. تعتمد المبالغ على شدة التهم ضد المعتقل، والمكان الذي ينتمي إليه. فالرسوم للنساء أقل من الرسوم للرجال، وسيختلف السعر الذي يدفعه شخص من منطقة يسيطر عليها المعارضون عن الثمن الذي يدفع إذا كان المعتقل من منطقة تحت سيطرة النظام. في كثير من الحالات يتم تضخيم التهم الموجهة ضد المعتقلين حتى

يتمكنوا من انتزاع المزيد من الأموال من أسرهم. تمتد هذه التجارة القاتمة إلى محكمة الإرهاب، والتي يتم نقل عدد كبير من قضايا المعتقلين إليها، وحيث يتم دفع مبالغ كبيرة للمحامين والقضاة من أجل تسريع المحاكمات وتأمين الإفراج عن المتهمين.

ترتبط ابتزازات الاحتجاز أيضاً بسرقات متفشية. وغالباً تتم مصادرة ممتلكات المعتقلين الشخصية أو سرقتها من قبل الضباط في مرافق الاحتجاز. بعض العصابات أو اللصوص الإجرامية لها صلات مع الضباط العسكريين الفاسدين أو القضاة أو فروع الأجهزة الأمنية. إذا تم إلقاء القبض عليهم فإن اللصوص يقومون ببساطة بتسليم حصة من البضائع المسروقة إلى السلطات لضمان الإفراج الفوري عنهم.

أصبح النهب منهجاً أيضاً. في الغوطة الشرقية ينخرط أعضاء قوات الدفاع الوطني وغيرهم من رجال الميليشيا أو البلطجية – يرافقهم أشخاص يرتدون الزي العسكري من جهاز الأمن – في نهب مباني بأكملها. وعادة ما تأخذ هذه الممارسة شكلين: إما أن المبنى قد يتعرض للنهب ويتم تحميل محتوياته على الشاحنات ليتم بيعها بالجملة (تم بيع شاحنة واحدة مقابل ٢٠٠٠٠٠ ليرة سورية)؛ أو يُباع "حق" نهب مبنى إلى المشتري مقابل رسوم متفق عليها يمكن أن تصل إلى ملايين الليرات السورية. (في الحالة الأخيرة يقوم المشتري "بشراء" محتويات المبنى على الحظ ومن دون معاينة). واستكمالاً لهذه العملية تقبل نقاط التفتيش التابعة للجيش الرشاوى مقابل السماح للشاحنات المحملة بالبضائع المنهوبة بالمرور. في الأماكن التي دمرت فيها المباني في القتال غالباً ما يتم جمع وبيع خردة الصلب والألومنيوم والنحاس منها إلى شركات يملكها أمراء الحرب مثل محمد حمشو.

في بعض الأحيان تتنافس الكيانات المختلفة المشاركة في هذه الأنشطة على الموارد أحياناً وتتعاون أحياناً أخرى، اعتماداً على نفوذها العسكري النسبي، والصلات المحلية والحاجة اللوجستية. **وهذا يخلق نظاماً بيئياً للاقتصاد الحربي يتم فيه تحفيز الكيانات المسلحة والأمنية لإدامة العنف، حتى على حساب مصالح الدولة. ونتيجة لذلك تضعف قدرة الدولة على ممارسة السلطة.**

٤. الأطراف الخارجية: المنافسة الروسية الإيرانية في سوريا

بالإضافة إلى العوامل الداخلية التي أدت إلى تآكل سلطتها أصبحت الدولة السورية رهينة للداعمين الخارجيين للنظام إيران وروسيا. في الوقت الذي تؤكد فيه الدولة علناً سلطتها وسيادتها فإن الحاجة لإبقاء إيران وروسيا راضيتين سياسياً واقتصادياً قد استنفدت الأجهزة السورية في علاقاتها الخارجية مع كلا البلدين. تعمل إيران على إرساء نفوذ طويل الأمد في سوريا على المستوى الشعبي، في حين تسعى روسيا إلى إعادة تشكيل مؤسسات الدولة السورية لضمان ولائها الدائم لموسكو. لدى روسيا على وجه الخصوص اليد العليا في علاقتها مع سوريا، فمن دون تدخلها منذ ٢٠١٥ لم يكن الأسد قادراً على استعادة صعوده العسكري حتى بمساعدة إيران.

لدى كل من إيران وروسيا وجود عسكري وأمني مشاهد بشكل متزايد في سوريا. بالإضافة إلى دعم العديد من الميليشيات المحلية تستخدم إيران قواتها الخاصة في الحرس الثوري الإسلامي والميليشيات الشيعية الأجنبية لاستعادة السيطرة على المناطق التي يسيطر عليها الثوار. اقتصر التدخل العسكري الروسي في دعم النظام السوري في البداية على الحملات الجوية، وتوجيه العمليات من القواعد العسكرية والانخراط على الأرض بصفة استشارية. لكن دورها امتد من بعد ذلك ليشمل القتال. نشرت روسيا الجنود والشرطة العسكرية (أغلبهم من الشيشانيين) لإمساك المناطق الاستراتيجية، أول مرة في حلب عام ٢٠١٧ وفي وقت لاحق في الغوطة الشرقية بدمشق في عام ٢٠١٨، وتم إعادة تشكيل بعض المؤسسات العامة السورية.

لدى روسيا وإيران علاقات تاريخية واسعة مع سوريا، ولكن في كلتا الحالتين تطورت العلاقة الآن لتصبح علاقة بين الراعي والعميل. تعود علاقات روسيا إلى ما قبل أيام حافظ الأسد. في الخمسينات ساهم الاتحاد السوفياتي في تدريب الجيش السوري. تعمقت العلاقات الثنائية فيما بعد أثناء حكم حافظ الأسد مع وجود مجموعة واسعة من أصعدة التعاون في المجالات العسكرية والتعليمية والاقتصادية. تم

تعليم وتدريب العديد من أفراد الجيش السوري الحالي وكذلك غيرهم من المسؤولين الحكوميين والوزراء والبيروقراطيين في روسيا.

كان التدخل العسكري الروسي النشط في الصراع الحالي مدفوعًا بتراجع الدعم الدولي لنظام الأسد في وقت كانت فيه الدعوات في الغرب لرحيله تتصاعد. لقد تطور دعم موسكو للأسد من الإجراءات السياسية وغير القتالية – مثل استخدام حق النقض ضد ١١ قراراً لمجلس الأمن الدولي كان من شأنها أن تضر بالنظام، وتزويد الجيش السوري بالأسلحة والطائرات الحربية والدبابات إلى استهلال حاسم في عام ٢٠١٥ لعملية عسكرية واسعة النطاق. ربط ذلك سوريا بخطة موسكو بشكل وثيق، في حين أن نظام الأسد قد لا يطيع دائماً الأوامر الروسية، فإنه ليس في وضع يسمح له بمنع تأثير روسيا العسكري المتزايد على الدولة السورية.

كما عزز حافظ الأسد العلاقات مع إيران بعد الثورة الإسلامية في ذلك البلد. في ذلك الوقت لم يستلزم التعاون الثنائي على سوريا التضحية بسيطرتها لصالح تواجد إيران ومصالحها ونفوذها في سوريا. بقيت القرارات المتعلقة بالشؤون السورية في يد الأسد. لم يكن هذا هو الحال بعد عام ٢٠١١. كان اعتماد بشار الأسد على الدعم الإيراني في النزاع يعني أن إيران قد نمَّت نفوذها في سوريا. استخدمت إيران التشيُّع كأداة لشراء الولاء بين السوريين في المناطق الفقيرة. وقد أصبح هذا واضحاً في الثمانينيات والتسعينيات، لكنه ازداد في سوريا بعد عام ٢٠١١. إن ممارسة الطقوس الشيعية، التي كانت محدودة خلال عهد حافظ الأسد، أصبحت منتشرة الآن، حتى في مسجد الأموي السني في دمشق.

وتركز إيران الآن على بناء التحالفات وزرع الموالين لها في المناطق التي تعتبرها استراتيجية بالنسبة لوجودها الطويل الأمد في سوريا. ويمتد هذا الدمج للقوات الإيرانية والحلفاء المحليين والإقليميين المخلصين، مثل حزب الله والحشد الشعبي العراقي، من المجالات العسكرية والاقتصادية إلى المجالات الدينية. إن إيران تحتل الآن تقريباً كل مزار تزعم أنه له ارتباط شيعي، وتزرع شيعة موالين لها يقيمون حول كل مزار. وهذا واضح في البلدة القديمة بدمشق التي على الرغم من وجود المقام الشيعي للسيدة

رقية، فإن غالبية سكانها سنة. إن نفوذ إيران المتزايد في المدينة القديمة يشعل فتيل الحقد الطائفي مع الطائفة السنية في دمشق. إيران مسؤولة أيضاً عن تصميم تكتيكات الحصار وتنفيذها، التي تستخدمها القوات الموالية للنظام ضد المدن والبلدات الخاضعة للمعارضة في محاولة لفرض شروط الاستسلام. في بعض الحالات تم إخلاء السكان السُنّة في هذه المناطق بالقوة كجزء من اتفاقيات الاستسلام مما مكّن عملياً من إجراء تغيير ديموغرافي يهدف إلى استبدال السنّة بالشيعة الموالين. كما هو الحال مع روسيا، لا تستطيع الدولة السورية وقف تأثير إيران المتنامي.

على الرغم من أن القوات المدعومة من إيران وروسيا تساعد الجيش السوري في حملاته العسكرية، إلا أن العلاقة بين الأطراف الثلاثة غير متوازنة، مع خضوع الجيش السوري لكل من نظرائه الأجانب. وينعكس هذا التفاوت على سبيل المثال في حقيقة أن روسيا تشكل الجيش السوري ليتناسب مع مصالحها الخاصة. بعد وقت قصير من بدء التدخل في عام ٢٠١٥ أنشأت روسيا الفيلق الرابع في الجيش السوري. وشمل الكيان الجديد معظم الميليشيات الموالية للنظام في البلد، بما في ذلك معظم وحدات قوات الدفاع الوطني والميليشيات السورية الأخرى مثل كتائب البعث. وقد دفع لأعضاء الفيلق الرابع رواتب شهرية ولكن احتفظوا بالحق في العودة إلى وظائفهم المدنية. مع الوقت توترت علاقة روسيا بالفيلق الرابع بسبب سلوكها الشرس، والذي شمل رفض الالتزام بالاتفاقيات الدولية للسماح للمساعدات الإنسانية بدخول مدينة داريا التي كانت محاصرة في ذلك الوقت.

ومع تبين أن الفيلق الرابع شريك غير موثوق، كان رد روسيا هو إنشاء الفيلق الخامس. كانت هذه محاولة لإعادة هيكلة الجيش السوري حول أفراد موثوقين ومخلصين لروسيا وأيضاً لتقليل نفوذ الميليشيات التي تؤيدها إيران. يضم الفيلق الخامس قوات الدفاع الوطني وغيرها من الميليشيات الموالية للنظام، بالإضافة إلى مقاتلي المعارضة السابقين الذين صالحوا النظام.

إن "قوات النمر" بقيادة سهيل حسن هي الآن الميليشيا التابعة للدولة الوحيدة التي لم تندمج بالكامل بعد في الهيكل العسكري للدولة. ورغم أن سهيل كان في الأصل من الجهاز الأمني وانضم إلى الجيش فقد

سمح له بتجنيد مقاتلين من خارج جهاز الأمن والجيش، ويعمل بشكل مستقل ولكن بالتنسيق مع الجيش السوري. شارك بحضور بشار الأسد في مناقشة مباشرة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال الزيارة المفاجئة الأخيرة لقاعدة حميميم العسكرية في طرطوس في أواخر عام ٢٠١٧.

إن دعم إيران العسكري لسورية يعمل من خلال التسلسل الهرمي الذي يخضع له الجيش السوري والفروع التابعة له. وقد اشتكى أعضاء قوات الدفاع الوطني من أن الميليشيات غير السورية مثل حزب الله يحصلون على معاملة أفضل. تأخرت مرتبات بعض مقاتلي قوات الدفاع الوطني لعدة أشهر في انتظار الموافقة الرئاسية على الإفراج عن الأموال، في حين كان أفراد الميليشيات غير السورية يحصلون على رواتب أعلى مباشرة من إيران. وقد دفع هذا حتى بعض السوريين غير الشيعة إلى السعي للانضمام إلى الميليشيات الشيعية (مثل الفرع السوري لحزب الله). بالإضافة إلى ذلك أعطت العديد من صفقات تبادل السجناء أولوية لإطلاق سراح رجال الميليشيات غير السوريين الذين تحتجزهم المعارضة.

تظهر الديناميكية المذكورة أعلاه أنه في حين تختلف إيران وروسيا في أساليب التأثير في سوريا، فإن النتيجة النهائية في كلتا الحالتين هي تفريغ الدولة السورية. **إن استراتيجية إيران طويلة المدى للتأثير في سوريا مبنية على خلق دعم من الأسفل إلى الأعلى ومؤسسات موازية لمؤسسات الدولة، وكذلك على اختراق الدولة. وبهذه الطريقة يمكن استخدام إضعاف مؤسسات الدولة لتبرير الحاجة إلى مؤسسات مدعومة إيرانياً. بالمقابل فإن إستراتيجية روسيا في سوريا مبنية على إبقاء مؤسسات الدولة قوية ولكن موالية لها، حتى لو كان ذلك يعني إعادة تشكيل تلك المؤسسات.**

تتمتع روسيا وإيران بتحالف مصالح في سوريا مدفوعين بمصالحهما وبالتطورات على الأرض على حساب سيادة سوريا. ترى كل من روسيا وإيران في سوريا منصة لوجود استراتيجي طويل الأمد في المشرق العربي. لكن على الرغم من كونهم حليفين براغماتيين، فإن هاتين الدولتين هما أيضاً متنافستان على الموارد والسلطة داخل سوريا. وهذا واضح في جملة أمور من بينها التنازع في السيطرة الجغرافية.

في عام ٢٠١٧ حاولت إيران إقناع الحكومة السورية بمنحها أرضاً حول مطار دمشق تمتد إلى المقام الشيعي للسيدة زينب في دمشق، باستخدام التنمية الزراعية كذريعة. إن الحضور الدائم في تلك المنطقة من شأنه أن يمنح إيران ميزة استراتيجية، فضلاً عن حماية مصالحها من خلال تسهيل نقل الأسلحة والمقاتلين من حزب الله والميليشيات الأخرى المدعومة من إيران عبر الحدود السورية اللبنانية. ومع ذلك اعترضت روسيا على هذا الطلب. هذا الأمر دفع الحكومة السورية بدلاً من ذلك إلى منح إيران أراضي بالقرب من الرقة، في شمال شرق البلاد على أمل منع توطيد السلطة الإيرانية في المناطق الاستراتيجية.

إن النفوذ العسكري الروسي المتزايد في سوريا يخلق التنافس مع إيران على الأرض. إن حركات الجيش السوري تُستغَل تكتيكياً من قبل روسيا لإظهار اليد العليا لروسيا أمام إيران. في جنوب غرب البلاد على طول الحدود الإسرائيلية، تسعى روسيا – بالاتفاق مع إسرائيل – إلى احتواء الوجود الإيراني باستخدام قواتها في المنطقة. هذه القوات إلى جانب الجيش السوري استعادوا الأراضي من الثوار. لكن الوجود الروسي يضمن حرمان الجماعات المسلحة المدعومة إيرانياً التي ساعدت في القتال ضد الثوار من القيام بدور طويل الأمد في البلدات والمناطق التي أُعيد الاستيلاء عليها.

وفي أمثلة أخرى كانت إيران تتطلع للسيطرة على داريا بعد أن طردت ميليشياتها سكان البلدة. خططت لتوسيع مقام السيدة سكينة هناك لإنشاء مركز ديني، وأيضا لبناء طريق سريع يمتد عبر درعا إلى مقام السيدة زينب في دمشق. لكن روسيا التي تشعر بالقلق من أن إيران قد تستغل الفراغ السكاني في داريا، أخرجت الخطة عن مسارها وتضغط الآن على محافظة دمشق للعمل من أجل عودة سكان البلدة الأصليين. في وقت سابق خلال معركة استعادة شرق مدينة حلب في عام ٢٠١٦ نفذت روسيا غارات جوية على بلدتي الفوعة وكفريا (كلاهما موقعان استراتيجيان لإيران) من أجل إجبار الميليشيات التي ترعاها إيران على رفع الحظر عن إخلاء حلب. في وقت لاحق في عام ٢٠١٧ طبقاً لشهود عيان منع مقاتلو حزب الله الجنود الروس من دخول وادي بردى أثناء حصار تلك البلدة.

ومن المشاهد أيضاً تهميش الدولة السورية في المنافسة بين إيران وروسيا لغرض جلب الدعم من المجتمعات السورية. لقد أصبح تأثير إيران الديني في سوريا أكثر وضوحاً من ذي قبل. إنه يفرض ممارسات وقواعد دينية محافظة حتى في المناطق التي لا يرحب فيها الطائفة السنية ولا العلويون الموالون للنظام بهذه العادات. وتستفيد روسيا من التوترات التي يخلقها هذا الأمر وتقدم نفسها على أنها أكثر مراعاة للظروف والأولويات المحلية. على وجه الخصوص تروج موسكو للاستياء السني في محاولة للحد من السيطرة الإيرانية. على سبيل المثال قامت بتثبيت الشرطة العسكرية (السنية) الشيشانية لتوفير الأمن في المناطق التي أعيدت مؤخراً تحت سيطرة الحكومة. تحاول إيران مواجهة مثل هذه الجهود من خلال التوجه مباشرة إلى الموالين للنظام السنة بدلاً من محاولة الوصول إليهم من خلال مؤسسات الدولة السورية.

يعاني للنظام السوري من تعقيد آخر وهو أنه يفتقر إلى القدرة على التنفيذ الكامل للوعود الاقتصادية إلى داعميه الخارجيين. وعلى الرغم من توقيع روسيا وإيران على عقود اقتصادية مع الحكومة السورية، فإن روسيا تمارس الضغط على الحكومة السورية لضمان تفضيلها في المعاملة. في أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٧ نقلت مجلة الأعمال الروسية RVB عن مسؤول حكومي سوري قوله إن عقداً لتعدين الفوسفات "كان سيُعطى لإيران، لكن في النهاية منح لصالح روسيا". بعد شهرين وبعد تقارير عن اهتمام إيران بالتوقيع على صفقات الطاقة مع الحكومة السورية قال نائب رئيس الوزراء الروسي ديمتري روجوزين بعد اجتماع مع الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق أن روسيا لديها الحق الأخلاقي في توقع عوائد مالية من جهودها لتحرير سوريا من الإرهابيين. مضيفا أن السلطات السورية ترغب في العمل مع روسيا فقط، لإعادة بناء كامل قدرات الطاقة في البلاد.

هناك عاملان يساندان تأثير روسيا المتزايد على الدولة السورية:

١- أصبحت المعارضة تنظر إلى روسيا على أنها أقل شراً، وذلك بفضل جهودها (المحدودة) لكسب القلوب والعقول المحلية. في الغوطة الشرقية على الرغم من أن القوات الروسية كانت مسؤولة

جزئياً عن القصف العنيف للمنطقة وتشريد سكانها، إلا أنها وفرت أيضاً ممراً آمناً لمن استسلموا؛ في بعض المناطق منعت القوات الروسية القوات السورية الموالية للنظام من النهب. تم نشر الشرطة العسكرية الروسية في دوما للحفاظ على النظام، وتقديم أنفسهم كمهنيين يستطيعون حماية السكان ومنع العنف والتجاوزات الأخرى من قبل الجيش السوري والميليشيات الموالية للنظام المدعومة من إيران. وشوهدت الشرطة العسكرية الروسية علناً تعاقب الجنود السوريين ورجال الميليشيات الذين شاركوا في أعمال نهب في ضاحية بجنوب دمشق، بعد السيطرة عليها من قبل قوات موالية للنظام.

تمدد روسيا قوتها خارج المجال العسكري. وهي تعمل الآن على فرض النظام في سوريا وتدير ظهرها لأمراء الحرب الأقوياء الذين دعمتهم ذات يوم في ساحة المعركة. كان أيمن جابر واحداً من أوائل الأسماء التي استُهدفت، حيث قامت القوات الروسية بمصادرة أملاكه وتفكيك ميليشياته الخاصة. وعلى هذا النحو فإن روسيا – وليس الدولة السورية – هي التي تُظهر القدرة على استخدام السلطة على المنتفعين المرتبطين بالنظام. **في المجال الأمني تعتبر روسيا شعبة المخابرات العامة أكثر فروعها الموثوقة في الأجهزة الأمنية في سوريا، وتعمل أيضاً بشكل وثيق مع شعبة الاستخبارات العسكرية والشرطة العسكرية.**

٢- روسيا هي اللاعب الأكثر أهمية على المستوى الدولي. وبينما تسعى كل من إيران وروسيا لمصالحهما الخاصة في سوريا، وكثيراً ما تستخدمان تكتيكات عسكرية وحشية، فإن روسيا تقدم نفسها أيضاً كوسيط مستقبلي للسلام في سوريا على المستوى الدولي. هنا يجب ملاحظة أن التعريف الروسي لـ "السلام" يختلف عن التعريف المعترف به دولياً. على سبيل المثال يوفر النظام للخدمات الأساسية للسكان مفضلاً المناطق الموالية ويعاقب في كثير من الأحيان المناطق التي استردت من المعارضة. هذا النهج اعتمد بمباركة روسيا. قبل كل شيء ما هو جدير بالاهتمام في سوريا اليوم هو كيف أن جهاز الدولة السورية بشكل عام – حتى في ضوء آثار تكتيكاتها التمييزية – تقلصت في المناقشات حول التوصل إلى السلام.

٥. المسار المستقبلي لدولة الصفقات

على الرغم من أن الدولة السورية ومؤسساتها قد استُنزِفت من الناحية الاقتصادية ومن ناحية الموارد البشرية على مدى السنوات السبع الماضية، إلا أنها لم تنهار. تعطل عمل الدولة لكنها تمكنت من الحفاظ على العلاقات مع المؤسسات العامة حتى في أماكن مثل الرقة ودير الزور في الوقت التي كانت فيه تحت سيطرة تنظيم الدولة، وكذلك في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد. حافظ النظام على علاقة براغماتية مع الأكراد في الشمال الشرقي السوري، متغاضياً عن جهودهم لإقامة منطقة حكم ذاتي دون الإشارة إلى أن هذا التسامح سيمتد إلى الاعتراف بالدولة السورية.

تقف هذه المرونة في تناقض حاد مع تقييمات سوريا كدولة هشة. يجادل ستيفن هايدمان بأن سوريا بدلاً من ذلك "دولة شرسة"، حيث تتم إدارة الحكم كتعبير عن الكفاح الوجودي الذي يعزز فيه الصراع من تصميم النخبة الحاكمة للدفاع عن الترتيبات المؤسسية القائمة بالقوة.

لقد أظهرت هذه الورقة أن حالة سوريا أكثر تعقيداً. قد تكون الترتيبات المؤسسية للدولة قد نجت، وربما كانت الصفقاتية هي سمة من سمات الدولة السورية في كل من عَصْرَي الأسد (الأب والابن)، ولكن الطريقة التي تستخدم بها الدولة السلطة قد تغيرت. وهذا له آثار على سلطة الدولة لضمان الاستقرار، حتى لو فاز النظام بالحرب عسكرياً. وبالأخص حين يقوم الجيش وجهاز الأمن بتقديم خدمات أساسية محدودة، حيث لم يُعِد النظام مثل هذه الخدمات على المستوى الوطني الذي يدعيها. وقد قوضت الصفقاتية والافتقار إلى الأجهزة دولةَ الظل.

انتشرت الفوضى المنظمة التي أنشأها (تسبب بها) النظام. ليس من المؤكد أن الدولة ستكون قادرة على السيطرة على البلد في ظل أي سيناريو مستقبلي بعد التسوية بينما النظام الحالي لا يزال قائماً، نظراً لأن الأجهزة قد ضعفت، وأصبحت تعتمد على علاقات الصفقات لممارسة السلطة.

هناك العديد من العوامل التي تعوق أجهزة الدولة على المدى الطويل. الأول هو وجود الآلاف من رجال الميليشيات الأجنبية الذين جلبتهم إيران إلى البلاد. من غير المرجح أن هؤلاء المقاتلين سوف

يغادرون بسهولة. العديد منهم مستقرون الآن في سوريا، بعد أن استولوا على الممتلكات ووطنوا عائلاتهم هناك. ومثلما نجح حزب الله في الحفاظ على وضعه الخاص في لبنان بعد انسحاب إسرائيل في عام ٢٠٠٠، من المرجح أن يبقى رجال الميليشيات العراقية والإيرانية واللبنانية على وجه الخصوص في سوريا بمجرد انتهاء الحرب طالما بقي النظام الحالي في السلطة.

إذا كان ينظر إلى تجربة العراق ما بعد ٢٠٠٣ على أنها نموذج مقارن، فإن تكتيكات حرب العصابات – على الرغم من نسبتها علناً للجهاديين السنة – غالباً ما تستخدمها إيران إذا شعرت بالضغط. ومع تصاعد مثل هذا الضغط في واشنطن وكذلك في تل أبيب، فإن الجهود الرامية إلى احتواء إيران قد تدفعها لاستخدام وكلاءها في سوريا لزعزعة الاستقرار.

علاوة على ذلك فإن الاتفاق الأخير بين إسرائيل وروسيا حول تأمين حدود إسرائيل مع سوريا وإزاحتها لأي ميليشيات إيرانية – بالإضافة إلى التنسيق الإسرائيلي الروسي حول الغارات الجوية في سوريا –

لا يعني أن موسكو في وضع يمكّنها من تقييد قوة إيران وتأثيرها على الأرض. نظام الأسد غير قادر على كبح إيران. تعتبر إيران الأسد عميلًا ولن تتسامح مع محاولات النظام لاحتوائه.

العامل الثاني الذي يعوق سلطة الدولة السورية هو أجندة إيران الرامية إلى استجلاب الدعم الشعبي. تعمل إيران على تعزيز هذا التأثير منذ الثمانينات، واستخدمت الشبكات والمؤسسات الاجتماعية فضلاً عن مركزها الثقافي الرئيسي في دمشق لتنفيذ مشاريع تهدف إلى شراء ولاء الناس. **إن مشاركة إيران في إنشاء الميليشيات السورية فضلاً عن تأسيسها للمبادرات المدنية تُظهر أن نموذج نفوذها في سوريا لا يعتمد فقط على إقامة مؤسسات موازية للدولة ولكن أيضاً على اختراق الدولة.**

وفي هذا الصدد تتمتع الميليشيات الإيرانية والعديد من مؤسساتها غير العسكرية في سوريا بشرعية دولة مماثلة لتلك الممنوحة لحزب الله في لبنان وللحشد الشعبي في العراق. يمهد هذا الأمر الطريق لوجودهم على المدى الطويل. ومع تلقي المقاتلين من قوات الدفاع الوطني رواتب أعلى ومزايا أكثر من نظرائهم في الجيش السوري يصعب تصور أن يوافق الطرفان السابقان على الاندماج في القوات النظامية

بمجرد انتهاء الصراع. كما يواجه النظام درجة من الاستياء المحلي من الموالين غير المرتاحين لجهود إيران الشعبية للترويج لأجندة دينية وثقافية يراها الكثير من السوريين – من العلويين – غريبة على المجتمع السوري.

العامل الثالث الذي يؤثر على سلطة الدولة السورية هو مدى النفوذ الاقتصادي الإيراني والروسي في البلاد. قامت إيران بتحويل ٣.٦ مليار دولار إلى الحكومة السورية نفقات متعلقة بالحرب في عام ٢٠١٣، ومليار دولار أمريكي في ٢٠١٥ . وقد أقامت إيران مؤسسات وشركات أعمال تعمل بالنيابة عنها، للسماح لها بالحفاظ على وجود طويل الأمد في سوريا. في الوقت نفسه تتطلع روسيا إلى الاستفادة من إعادة إعمار سوريا. تدعو الحكومة الروسية رجال الأعمال والشركات الروسية إلى عقد صفقات مع الحكومة السورية. **الحرب تعني أيضاً أن سوريا تعاني من نقص كبير في العمالة الماهرة، مما يشكل تحدياً لإعادة البناء ما بعد الحرب. من المرجح أن تصبح الدولة السورية المستقبلية أكثر اعتماداً على العمال المتخصصين من إيران والصين وروسيا في مجالات مثل الهندسة المعمارية والطب وتقديم الخدمات.**

العامل الرابع هو عمل إيران لتأمين تأثيرها على المدى الطويل جغرافياً وديموغرافياً. في حين أن غالبية السكان السوريين هم من السنة، تمكن حافظ الأسد من بناء نظام تسيطر فيه الأقلية العلوية على البلاد. في الثمانينيات استقدم العلويين من الجبال وقام بتوطينهم في الأحياء الفقيرة في منطقة جبل قاسيون المحيطة بدمشق، بما في ذلك في منطقة عش الورور وجبل الرز والمزة ٨٦. العديد من سكان هذه المناطق هم الآن أعضاء في جهاز الأمن وقوات الدفاع الوطني، وكان عملها محورياً في حملة قمع المعارضة ذات الغالبية السنية.

تقوم إيران الآن بتطبيق نموذج مماثل عن طريق إسكان القادمين الجدد من الشيعة من أماكن أخرى في المنطقة (وبالتحديد من لبنان والعراق) في المناطق الحساسة في دمشق. العديد من هؤلاء الوافدين تم منحهم الجنسية السورية. عددهم صغير، لكن موقعهم الاستراتيجي سيسهل الجهود للسيطرة على

العاصمة إذا تحولت الظروف السياسية والاقتصادية ضدهم – وهذا مماثل لحالة حزب الله في لبنان، حيث ساعدت عمليات الشراء الاستراتيجية للممتلكات في جميع أنحاء البلاد على الاستيلاء السريع على بيروت في مايو ٢٠٠٨.

على الرغم من أن إيران لا تتمتع بجمهور شيعي كبير في سوريا مشابه للذي لديها في لبنان أو العراق، فإنها لا تحتاج إلى العديد من المقاتلين أو الموالين للحفاظ على نفوذها. في العراق ولبنان خلقت تحالفات سياسية مع السنة والمسيحيين. إن التحالفات السياسية المؤيدة لإيران في العراق ولبنان والتي يمكن أن تعيق أي اتفاق وطني لا توافق عليه عبارة عن تذكرة قوية بكيفية قدرة إيران على زعزعة استقرار مستقبل سوريا بغض النظر عن أجندة بشار الأسد.

يمكن التقليل من تأثير إيران في سوريا، ولكن من الصعب التنبؤ باستئصاله. وكما هو موضح في لبنان والعراق فإن إيران تلعب لعبة طويلة، حيث تضع استراتيجياتها من حيث الجداول الزمنية على طول الأجيال. هذا يعني أن السيادة السورية من المحتمل أن تستمر في التضرر في المستقبل المنظور.

سوف تحتاج الدولة السورية في فترة ما بعد الحرب إلى تلبية الطموحات المتنامية للمنتفعين. من غير المحتمل أن تحد الميليشيات الموالية للنظام من دورها في الأمور العسكرية والأمنية في المستقبل. في العراق تطور الحشد الشعبي من ميليشيات إلى جهات سياسية فاعلة تخوض الانتخابات البرلمانية علانية (في الواقع جاءت في المرتبة الثانية في الانتخابات الوطنية الأخيرة في ٢٠١٨). قبل ذلك حول حزب الله اللبناني نفسه من ميليشيا إلى أقوى حزب سياسي في لبنان اليوم. كان الفرق في كل من العراق ولبنان هو أن صعود المجموعات شبه العسكرية المؤيدة لإيران لم يحدث في سياق نظام استبدادي قائم كما كان الحال في سوريا. ومع ذلك فإن إضعاف سيطرة النظام على البلاد قد يسمح بظهور عناصر سياسية جديدة ستطالب بالمزيد من الدولة. كما أن لدى المنتفعين من مجتمع الأعمال

القدرة على التطور إلى جهات سياسية فاعلة، مما يزيد من وضوح الخط الفاصل بين النخب السياسية والاقتصادية ويزيد من فجوة الثروة.

إن الطبيعة المربحة للصراع تضمن أن بعض أمراء الحرب من الميليشيات ومن غير الميليشيات لديهم مصلحة في الحفاظ على عدم الاستقرار. في هذا تتطابق مصالحهم مع مصالح الثوار المستنزَفين، ولن تُوقِف بقاياهم القتال حتى بافتراض أن النظام انتصر في الحرب عسكرياً. وقد ازدادت أسبابهم للثورة والانتقام بعد أكثر من سبع سنوات من الصراع. ونتيجة لذلك حتى لو تم التوصل إلى تسوية للنزاع فمن المرجح أن تعاني سوريا من هجمات تمرد مشابهة لتلك التي وقعت في العراق بعد ٢٠٠٣. وفي غضون ذلك ستستمر وحشية النظام مما يخلق حلقة جديدة من المظالم المثالية تماما لإفشال السلام والاستقرار على المدى الطويل.

تتوقع روسيا هذه التحديات. وهي تواصل السعي إلى إنشاء مؤسسات جديدة و / أو إعادة تشكيل المؤسسات القائمة عن طريق تعيين موظفين يرون أنهم قادرين وموثوقين (كما فعلت مع إنشاء الفيلق الخامس). هذا يشير إلى أنها تتوخى امتلاك تأثير طويل المدى في سوريا، سواء من حيث الوجود العسكري أو من خلال الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية. تحاول روسيا تأكيد هيمنتها من أجل تقديم نفسها كفارض لأجندتها في البلاد، ومظهرة للعالم أنها قادرة على إعادة الدولة السورية إلى وضعها الطبيعي (على الرغم من أن أي "إعادة تأهيل" سيكون بطبيعة الحال وفقا لشروط موسكو). المفارقة هي أن روسيا رغم مسؤوليتها جزئياً عن الحرب والدمار في سوريا، تضع نفسها كطرف أكثر قدرة على فرض الاستقرار واستعادة النظام. ومع ذلك فقد تعيق إيران تحقيق هذه الأجندة.

باختصار، تعني مجموعة العوامل – بما في ذلك افتقار الدولة السورية للأجهزة، والوضع دون المستوى المثالي الموجود على الأرض، وقدرة إيران على العمل كمخرب في مواجهة خطط روسيا لتحقيق الاستقرار، والضغط الدولي المتصاعد على إيران، والاستياء الشعبي من إيران بين السنة والعلويين في

سوريا – بأن سوريا من المحتمل أن تدخل في فترة طويلة من توازن هش في مرحلة ما بعد الصراع الذي يتعايش فيه جميع أصحاب المصلحة الموالين للنظام بشكل غير مريح.

٦. الاستنتاجات والتوصيات

ما زالت أجهزة أمن الدولة تحكم سوريا بقبضة من حديد، لكن النظام لم يعد يسيطر على البلاد كما كان يفعل في السابق. فالنظام يفتقر إلى الموارد والشرعية اللازمة لتوفير السلام والاستقرار. لقد خلق الصراع شبكات اقتصادية وأمنية جديدة غير رسمية، تعمل على تآكل أمن سوريا. إن الفساد المستشري بين هذه الشبكات يحول سوريا من دولة "ظل" إلى دولة "صفقات". وهذا يجعل من غير الواقعي توقع أن يكون النظام شريكاً اقتصادياً وأمنياً للمجتمع الدولي.

يسعى داعمي النظام الخارجيون من إيران وروسيا إلى التأثير على المدى الطويل في البلاد. على الرغم من أنهم يتعاونون في بعض النواحي، فإن تنافسهم المتزايد على السلطة يؤدي إلى مزيد من تآكل سيادة سوريا. لا شيء من هذا يبشر بالخير لاحتمال عودة اللاجئين إلى سوريا. كما أنه يشير إلى أنه من غير المرجح أن يعود البلد إلى وضع الحكم السابق لما قبل عام ٢٠١١ من قبل دولة الظل.

سوريا اليوم ليست دولة ذات سيادة ولا دولة مدنية، لكن ديكتاتورية تشبه المافيا حُكمَت بموجب تفويض روسي وتأثرت بإيران.

لم يتم احتواء الأزمة داخل حدود سوريا. ومثلما أثرت الحرب السورية على أوروبا بشكل خاص، وعلى الغرب بشكل عام، فإن عدم الاستقرار وانعدام الأمن اللذين خلقتهما مجموعة المشاكل التي أبرزتها هذه الورقة سيخلقان تحديات إضافية للمجتمع الدولي.

ما الذي يمكن أن يفعله الغرب الآن: التوصيات

على الوضع الحالي في سوريا، فإن تنفيذ أي خطة لتحقيق الاستقرار سيكون على أساس شروط الروس. تزيد روسيا من نطاق نفوذها رغم الضغوط الإيرانية. لقد مهدت سلبية الولايات المتحدة في التعامل مع سوريا الطريق أمام "امتلاك" روسيا فعلياً للصراع السوري بمعنى تحديد شدته ومساره. الولايات المتحدة هي وحدها القادرة على تغيير هذه الصيغة ومنع روسيا من السيطرة على النتائج في سوريا ما بعد الصراع. في ظل الظروف الحالية لا توجد حوافز لروسيا لتغيير استراتيجيتها في سوريا. تحتاج واشنطن إلى إشراك موسكو دبلوماسياً كشريك؛ وإلا ستسلم الولايات المتحدة السيطرة على سوريا والشام بأكملها إلى روسيا، وستسمح بتنفيذ النسخة الروسية الإشكالية من "السلام". يجب على الولايات المتحدة موازنة روسيا وعدم السماح لسلطة أحادية الجانب بوضع أجندتها في سوريا.

إن إدارة الرئيس دونالد ترامب مصممة على مكافحة نفوذ إيران في الشرق الأوسط. ومع ذلك لا يمكن محاربة تورط إيران في سوريا من خلال القوة العسكرية. يمكن للعقوبات الاقتصادية والدبلوماسية بالتنسيق مع روسيا أن تقدم المزيد من القوة. وقد تدفع مثل هذه الجهود بعض الميليشيات غير السورية التي تدعمها إيران إلى خارج سوريا، رغم أن ذلك لن ينهي وجود إيران في البلاد. وفي الوقت نفسه يمكن أن يكون الاستياء المتزايد بين المجتمعات المحلية – سواء الموالية أو المعارضة – تجاه محاولات إيران الشعبية لتغيير الهوية السورية عاملاً هاماً في مكافحة النفوذ الإيراني.

من الجدير بالملاحظة أنه حتى بين الموالين فإن العديد من الناس يتحملون النظام بدلاً من دعمه بكل إخلاص. **الاعتراف بالفرق بين النظام والدولة أمر حاسم في هذا الصدد. لقد عمل النظام بنشاط لطمس الخط الفاصل بين الدولة ونفسه.** تحتاج الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى وضع استراتيجيات لمواجهة هذا التكتيك.